

العنوان:

التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل
دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة 2011-2013

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: مراقبة التسيير

إشراف الأستاذ:

عريوة رشيد

إعداد :

بن حميدة ندى

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ مساعد أ	1- نوي نور الدين
مشرفا	أستاذ مساعد أ	2- عريوة رشيد
مناقشا	أستاذ مساعد أ	3- بحري علي

السنة الجامعية 2014/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

ومن باب الاعتراف بالجميل

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله"

يسعدني أن أقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والعرفان للأستاذ المشرف:

"عريوة رشيد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وبمساعده لنا منذ بداية البحث إلى نهايته، والذي كان نعم الأستاذ ونعم الناصح، فأسأل من الله الكريم رب العرش العظيم أن يحقق له الريادة في حياته وان يوصله إلى أسمى وأرقى المعالي، وأرجو أن يضعها الله في ميزان حسناته.

أقدم بالشكر إلى جميع زملائي في الدفعة وخاصة صديقتي "ليندة" وكل من قدم لي يد العون في انجاز هذه المذكرة ماديا ومعنويا سواء من قريب أو من بعيد .
كما لا يفوتني تقديم الشكر والعرفان لطاقتكم مكتبة باب الجامعة وخاصة "اسمهان"
والحمد لله من قبل ومن بعد .

ندى

إهداء

الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة أعاني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى انجاز هذا العمل.

إلى الروح الطاهرة جدي العزيزان "نصري دهمي" و "بن حميدة ساعد" وجدتي "كلثوم" رحمهم الله، وإلى رمز الحنان وأم كل الناس جدتي العزيزة "زينة" حفظها الله لي.

إلى أعلى ما لدي في الوجود، إلى من أعطوني الحب بلا حدود، أرجو من الله إن يمد في عمركما لتروثارا قد حان قطافها بعد طول انتظار إلى والدي "عبد المجيد" ووالدتي "صورية" أطال الله في عمرهما.

إلى هم أقرب إلي من روحي إلى من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزتي أخي "أمين" وأختي "روميساء" و "أسماء" وزوجها لخصر.

إلى مثلي الأعلى خالي "كمال" وزوجته "فضيلة" ومنير دربي خالي "طارق" وزوجته "روزة" ولديهما "زينة" و "كمال".

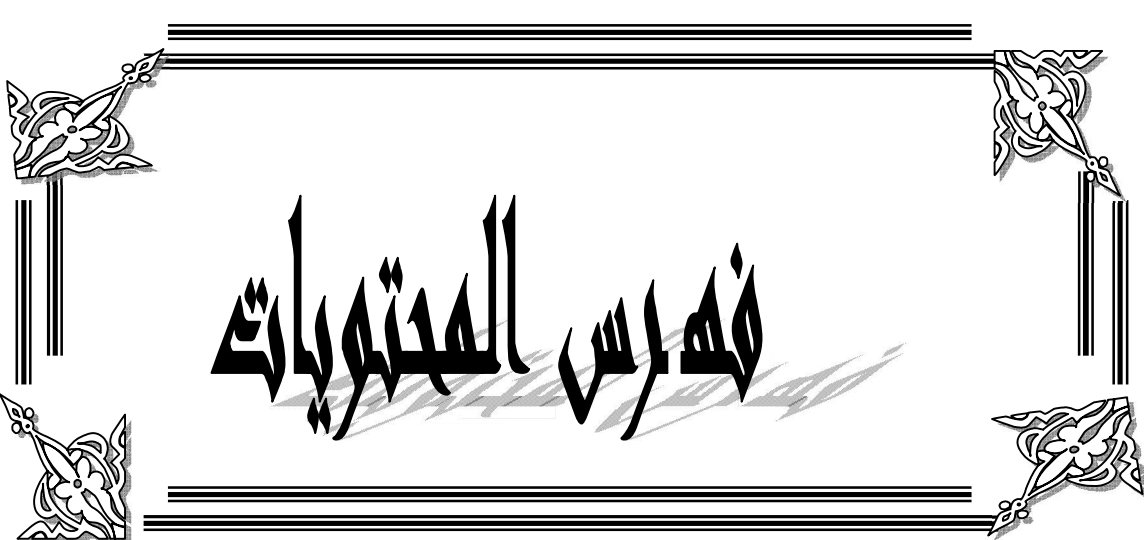
إلى كل خالاتي "نورة، نادية، فهيمة، سامية، كاتبة، أمل، وصبرينة، أزواجهم وأولادهم كبيرا وصغيرا".

إلى زوجي وسندي في الحياة "محمد" وإلى كل عائلة علاهم صغيرا وكبيرا وبالأخص "علاهم فضيل" و "مداني

فاطمة"، وأخواتي "نوال، منية" وإخواني "وحيد وزوجته مريم، حكيم وزوجته سعدية، وأسامة"

والكتاكت "أمينة، عائشة، عبد الله".

وإلى كل من ساهم من قريب ومن بعيد.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I.	شكر وعرفان
II.	إهداء
III.	فهرس المحتويات
IV.	قائمة الجداول
V.	قائمة الأشكال
VI.	قائمة المختصرات
أ - هـ	مقدمة عامة.....
الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي	
7	تمهيد.....
8	المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي.....
8	المطلب الأول: نظرة تاريخية عن نشأة التحليل المالي.....
9	المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي
10	المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحليل المالي.....
11	المطلب الرابع: العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي.....
13	المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.....
13	المطلب الأول: مجالات التحليل المالي.....
14	المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....
16	المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي.....
17	المطلب الرابع: وظائف التحليل المالي
19	المبحث الثالث: منهجية ومقومات وأدوات التحليل المالي.....
19	المطلب الأول: منهجية التحليل المالي.....
20	المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي.....
20	المطلب الثالث: التحليل المالي من منظور السيولة.....
24	المطلب الرابع: التحليل المالي الوظيفي.....

27	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: التحليل المالي الديناميكي	
29	تمهيد.....
30	المبحث الأول: ماهية جدول التمويل.....
30	المطلب الأول: تعريف جدول التمويل.....
30	المطلب الثاني: أهداف وأهمية جدول التمويل.....
31	المطلب الثالث: بناء جدول التمويل.....
42	المطلب الرابع: استعمالات جدول التمويل والانتقادات الموجهة له.....
44	المبحث الثاني: ماهية جدول تدفقات الخزينة.....
44	المطلب الأول: التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة.....
46	المطلب الثاني: تعريف جدول تدفقات الخزينة.....
48	المطلب الثالث: أهمية وأهداف جدول تدفقات الخزينة.....
50	المطلب الرابع: نماذج جدول تدفقات الخزينة.....
55	المبحث الثالث: أغراض واستخدامات جدول تدفقات الخزينة.....
55	المطلب الأول : أغراض قائمة التدفقات النقدية.....
56	المطلب الثاني: استخدامات جدول تدفقات الخزينة.....
56	المطلب الثالث: استخدام جدول تدفقات الخزينة في التحليل المالي.....
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لاستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل لمدينة الحضنة	
62	تمهيد.....
63	المبحث الأول: ماهية مؤسسة ملينة الحضنة.....
63	المطلب الأول: تعريف بمؤسسة..... "HODNA LAIT"
65	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
66	المطلب الثالث: مهام وأهداف المؤسسة.....
72	المبحث الثاني: تشخيص وضعية المالية للمؤسسة.....
72	المطلب الأول: إعداد وتحليل جدول التمويل.....
81	المطلب الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة.....
84	خلاصة الفصل.....

86	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الميزانية الوظيفية	24
1-2	مضمون الجزء الأول من جدول التمويل	33
2-2	جدول المؤونات	34
3-2	جدول الاهتلاكات	35
4-2	الطريقة التنازلية لحساب قدرة التمويل الذاتي	36
5-2	الطريقة التكميلية لحساب قدرة التمويل الذاتي	36
6-2	جدول الاستثمارات	38
7-2	الجزء الثاني من جدول التمويل	40
8-2	مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية	45
9-2	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة تدفقات الخزينة	47
10-2	جدول تدفقات سيولة الخزينة	51
11-2	جدول تدفقات سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	53
1-3	حساب التغير في رأس المال العامل	72
2-3	حساب القدرة على التمويل الذاتي	73
3-3	حساب الارباح الموزعة على الشركاء	73
4-3	حساب الاحتياج من راس المال العامل	74
5-3	حساب الخزينة	75
6-3	حساب الديون	76
7-3	إعداد جدول التمويل (أعلى الجدول) (أسفل الجدول)	81
8-3	جدول تدفقات الخزينة للسنوات 2013-2012-2011	82

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	18
1-2	أثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية	47
1-3	الهيكل التنظيمي لمبنة الحصنة	71

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي لشهادة المحاسبين المعتمدين
FASB	Financial Accounting Standards Board	بيان مجلس المعايير المحاسبية المالية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية

مقدمة

تتوقف فعالية أداء المؤسسة الاقتصادية على التحكم في مختلف وظائفها وبالأخص الوظيفة المالية على اعتبار إن كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات مالية لذلك يرجع الكثير من المحللين الماليين سبب فشل المؤسسات إلى أدائها المالي السيء.

فقد ازدادت أهمية التحليل المالي بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة بل إن كثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة لكي تخصص في التحليل المالي وجعلته الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور.

إن استعمال التحليل المالي في معظم المؤسسات الجزائرية اقتصر ولمدة طويلة من الزمن على دراسة بعض مؤشرات الأداء وكذا بعض النسب المالية التي تدخل ضمن التحليل الستاتيكي والتي عادة ما تظهر في تقارير التسيير المعدة في نهاية كل دورة مالية. لكن بالرغم من أهمية هذه المؤشرات والنسب المالية إلا إنها تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فاعلية وهذا لا يمكن إن يكون دون النظرة الاستراتيجية للتحليل المالي التي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جدول تدفقات الخزينة الذي أصبح لازما على المؤسسات الجزائرية إعدادة سنويا فهو يوضح لنا كل حركة مالية قامت بها المؤسسة ويساهم بمعلومات أكثر دقة وموضوعية للمسير المالي وغيره من الأطراف الخارجية ويمكنها من معرفة ما إذا كانت هناك تهديدات أو فرص يمكن أن تنشأ لتمكنها من رفع أرباحها وكذلك جدول التمويل فهو يساعدنا على معرفة التغيرات التي تحدث في تركيبة الميزانية وتسمح باستنتاج تحليل لتطور التوازن المالي والاستقلالية المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات بالنسبة للمؤسسة.

طرح الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق ذكره تتضح معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- هل يعتبر التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل أداة كافية للوصول إلى تشخيص حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة ؟ واقتراح الحلول المناسبة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات التالية :

- ما هو التحليل المالي ؟ وما أهميته ومختلف المقاربات المستعملة في التحليل المالي؟
- ما المقصود بجدول تدفقات الخزينة ؟ وما هي استعمالاته؟ وكيفية إعدادده؟
- ما المقصود بجدول التمويل وكيفية إعدادده وشرح محتواه؟ وما هي الإضافة التي قدمها بالمقارنة مع التحليل الثابت؟

لمعالجة الإشكالية السابقة وكذا التساؤلات الفرعية المكتملة لها ، يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- القوائم المالية الأساسية والملاحق هي المصدر الأساسي لبيانات التحليل المالي الذي يسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- يبين جدول التمويل مصدر الأموال واستعمالاتها.
- يوضح جدول تدفقات الخزينة مصدر النقدية وأوجه استخدامها.

01- مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على مجموع من الأسباب:

- الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع .
- الأهمية البالغة التي يتميز بها جدول تدفقات الخزينة في تقدير سيولة خزينة المؤسسات الجزائرية وريحيتها.
- اختيار الموضوع للاستفادة مستقبلا وخاصة في الحياة المهنية.
- التطرق إلى هذا الموضوع بغية فتح مجال أمام المهتمين به مستقبلا.

02- أهمية الدراسة:

1. الأهمية البالغة التي يتميز بها جدول تدفقات الخزينة في تقدير سيولة خزينة المؤسسات وريحيتها.
2. الوقوف على الأهمية التي تكتسبها النظرة الديناميكية الشاملة للتحليل المالي في المؤسسة الجزائرية .
3. كثرة اهتمام الباحثين بموضوع جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل لأهمية نشاط الاستغلال بالنسبة للمؤسسة.

03- أهداف الدراسة:

1. معرفة مدى تطبيق أدوات التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
2. التعرف على جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة واستعمالاتهم.
3. التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
4. اخذ نظرة حول تطلعات المؤسسة الجزائرية لتدفقاتها النقدية المستقبلية.

04- هيكل البحث:

للإجابة على التساؤلات المرتبطة بإشكالية البحث، تم تقسيم البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: قمنا بدراسة التحليل المالي محاولة بذلك الإلمام بكل ما يتعلق بها في ثلاث مباحث.

الفصل الثاني: قدمنا فيه مفهوم جدول التمويل وأهميته ، والانتقادات الموجهة إليها وكذلك التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة واستعمالاته، حيث يحتوي هذا الفصل بدوره على ثلاث مباحث.

الفصل الثالث: قمنا بتناول طريقة إجراء الدراسة الميدانية وتحديد تقديم مجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة فيها وكذا النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

05- المنهج المستخدم في الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية واختبار صحة فرضياتنا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة، بينما تم الاعتماد فيما يخص دراسة حالة فقد توجهت إلى الدراسة الميدانية وتم إسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها لثلاث سنوات متتالية باستخدام الوثائق (الملاحق).

06- الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

نحاول من خلال هذا البحث التطرق لأهمية جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة في المؤسسة من خلال دراسة ميدانية في مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة، **الحدود المكانية**: ملبنة الحضنة.

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة في ملبنة الحضنة خلال للسنوات (2011-2013)

07- صعوبات البحث:

خلال قيامي بهذه الدراسة واجهتني العديد من الصعوبات والعراقيل أبرزها صعوبة الحصول على الوثائق المحاسبية والمالية وذلك راجع لخصوصية هذه المؤسسات .

07- الدراسات السابقة:

1- دراسة تودرت أكلي بعنوان: "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي" ،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008\2009.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأهمية التي تكتسبها النظرة الديناميكية الشاملة للتحليل المالي في المؤسسة الجزائرية، وكيف يمكنها أن تساعد على جعل التسيير المالي أداة لمراقبة التسيير ولاتخاذ القرارات ضمن النظرة الإستراتيجية.

2- دراسة محمد الأمين خنيوة: بعنوان "فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي". مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2007/2008.

استندت الدراسة إلى الاعتماد على دراسة وتحليل التدفقات النقدية بالإضافة إلى عمليات تسيير الخزينة في المؤسسة مروراً بتقييم الأداء المالي في المؤسسة ونقصد به التوازن المالي.

خلصت الدراسة إلى إن تقدير مختلف التدفقات النقدية تشكل هامشا يمكنها من مواجهة مختلف الصعوبات المستقبلية، لذلك فان وضعية التدفقات النقدية حقيقية كانت أو مقدرة تظهر على أنها أساسا لمرونة المؤسسة في إطار محيط اقتصادي ومالي يمتاز بعدم التأكد وهذا ما أشاد به الباحث.

3- دراسة فاطمة الزهرة لحرش: بعنوان " أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، (2012/2013)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية البالغة التي يتميز بها جدول تدفقات الخزينة في المؤسسات الاقتصادية، ويتم تقديمها كجزء مكمل لقوائمها المالية حيث يهتم مستخدمو القوائم المالية بالكيفية التي تولد منها المنشأة لجدول التدفقات وما يعادله بالكيفية التي تستخدم فيها هذا الأخير وما يعادلها بغض النظر عن طبيعة نشاطات المنشأة، فالمنشآت تحتاج إلى جدول تدفقات لتسيير عملياتها ودفع التزاماتها وتوفير العائد للمستثمرين فيها، وعليه يتطلب من جميع المؤسسات بصفة عامة تقديم قائمة التدفق النقدي وهذا ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم (7).



الفصل الأول

أهمية التحليل المالي



تمهيد:

ازدادت أهمية موضوع التحليل المالي في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، حيث أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة.

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للشركة والتي تهدف للوصول الى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية.

ولقد تناولنا في هذا الفصل 3 مباحث :

- **المبحث الأول:** سنتناول فيه مدخل إلى التحليل المالي من خلال نشأته ومفهومه وأهميته وأهدافه.
- **المبحث الثاني:** سنتعرف على استعمالات التحليل المالي من خلال مجالاته والجهات المستفيدة منه ونتائج التحليل المالي ووظائفه.
- **المبحث الثالث:** سنتطرق فيه إلى مقومات ومنهجية وأدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وعلى مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة إلى أهميته وأهدافه

المطلب الأول: نظرة تاريخية عن نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19م، إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 و1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث اظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.¹

المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي

1- التحليل المالي هو ترتيب للبيانات المالية المنشورة بواسطة المنشأة، وتحويلها من صورتها الإجمالية المطلقة إلى الصورة الحسابية، يتم من خلالها إبراز الأهمية النسبية لبنودها المتنوعة، وبيان اتجاهاتها، والعلاقات القائمة بينها، وذلك بغرض معرفة الحالة المالية لتلك المنشأة، من حيث القوة والضعف المالي، خلال فترة معينة أو في زمن معين. يقوم المحلل المالي بدورين رئيسيين هما:

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-، دار الهداية العامة، عمان- الأردن، الجزء 1، 1998، ص 13.

- الدور الفني الذي يتم من خلاله استعمال المبادئ الرياضية والمالية والمعرفية، لاحتساب النسب المالية، وإعادة صياغة المعلومات بشكل مفهوم، ومقارنة المعلومات المستخرجة مع ما هو متوقع، ومع ما هو في المنشأة الأخرى.
- الدور التفسيري الذي يتم من خلاله فهم وتفسير النتائج الفنية، وذلك بالاستعانة بالمعلومات المتاحة عن المنشأة، من حيث الشكل القانوني والملكية والإدارة وطبيعة النشاط والمنافسة، بالاستعانة بالظروف المحيطة بالمنشأة، من حيث خصائص الصناعة التي تنتمي إليها، ومركز المنشأة منها، والسوق الذي تعمل فيه، والقدرة على التكيف، والنظم الحكومية التي تعمل في نطاقها.¹
- 2- يعرف التحليل المالي على أنه مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية، وتساعد على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة والتقييم للمؤسسة، ويعرف أيضا على أنه عبارة عن الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية والحالية التي تساعد على اتخاذ قرارات التسيير المنسجمة وتقييم المؤسسة، هدفه التشخيص الكامل للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة في السنوات المالية الأخيرة.²
- 3- يركز التحليل المالي على توظيف وسائل خاصة انطلاقا من الكشوفات المحاسبية الشاملة والمعلومات الخاصة إلى غاية الخزينة لإعداد تشخيص مالي.³
- 4- يعرف أيضا على أنه عبارة عن عملية يتم من خلالها تبيان مواجهة القوة ومواجهة الضعف لدى الشركة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدى الشركة.⁴
- 5- التحليل المالي هو عبارة عن عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد وأهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار.⁵

¹ - محمد الفاتح بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، 2014، ص 124.

² - DEPALLENS (G), La gestion Financière de l'entreprise, édition serey, 1990, P17.

³ - CONSO (P) et Boukhezar (A), La gestion Financière, opu/ Dunod, 1984, p 147.

⁴ - فيصل جميل السعايدة و نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، ص 109.

⁵ - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 2، 2006، ص 3.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحليل المالي

أولاً- أهداف التحليل المالي:

إن التحليل المالي يلعب دور الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1- بالنسبة للمؤسسة:

تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:

- * تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- * تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
- * تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
- * الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- * تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي تمكن استثمارها.
- * التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
- * يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- * تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير.¹

2- بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:

حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى:

- * إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
 - * تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاصة للضرائب.
 - * تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
 - * الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الاستفادة من قرض.²
- كما يتميز التحليل المالي بخطوات عمل أساسية للوصول إلى الأهداف المذكورة سالفا وتتمثل في:³

¹ - عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 21-22.

² - ناصر دادي عدون، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 12.

³ - أحمد جميل توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 79.

- **التصنيف:** هي تجزئة الحقائق وتحليل الأرقام التي توجد بالميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية في صورة يمكننا من القيام بالخطوة الثانية.
- **المقارنة:** في هذه الخطوة تقوم بمقارنة الأجزاء بعضها ببعض، ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام.
- **الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة بين القوائم المالية يجب الاستمرار لمعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، ولإيجاد أفضل الوسائل لحل المشكلات المختلفة، وبهذا الشكل يمكن الإدارة المالية أن تحكم على المركز المالي للمؤسسة.

ثانياً - أهمية التحليل المالي:

- تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة والمتمثلة في:¹
- تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى.
 - الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة وقدرتها على النمو.
 - التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة.
 - المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
 - يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.
 - مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة،
 - إعداد الجوانب المناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الرابع: العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي:²

- **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفورات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات المساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل،

¹ - محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 264.

² - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل -، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 22-24.

وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها.

— **الائتمان:** دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح، ومن أجل فقد انشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

— **أسواق الأوراق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

— **تدخل الحكومات في طريق عرض البيانات بالقوائم المالية:** إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب الميسرين. اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية اطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:¹

*التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومة مالية دقيقة نصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتنبأ بتحليلات مستقبلية وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

*تحليل تقييم الأداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر إن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين، والمقرضين.

*التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة إن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

*التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

¹ - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، الطبعة 1، 2000، ص ص 159-160.

*تحليل بعض الحالات الخاصة:

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها ربما مرة واحدة ، التصفية والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى. ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي:¹

***المستثمرون:** يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب²، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.³

يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

***العملاء:** باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

¹ - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني - للأساليب والأدوات والاستخدامات العملية-، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 1، 2000، ص 7.

² - عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 53.

³ - رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة 1، 1997، ص 212.

***العاملون في المؤسسة:** يمكن القول بصفة عامة، إن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:¹

1- الملاك (الشركاء، المساهمون).

2- العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفاءها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطات. ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلاً المشاركة في الأرباح إلا إذا تجاوز صافي الربح 5% بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعاً لهم على زيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى من العائد للملاك. يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي الحالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

***إدارة المؤسسة:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.²

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة:³

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- تقييم فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية.

¹ - عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 72.

² - منير شاكر وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات -، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 2، 2005، ص 10.

³ - أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص ص 170 - 171.

١- لمساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

***الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو اقترض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكاً أو مؤسسات مالية.¹

***الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلاً التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لذلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

***الهيئات الحكومية:** يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:²

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

- مراقبة الأسعار.

- غايات إحصائية.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

يعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

أولاً- نتائج التحليل الخارجي:

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:³

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

¹ - عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 59.

² - أيمن الشنطي، مرجع سابق، ص 72.

³ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 12.

- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد المبالغ الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك.
- افتراض سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

ثانيا- نتائج التحليل الداخلي:

كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:¹

- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

المطلب الرابع: وظائف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة وظائف تتركز في مجملها حول:

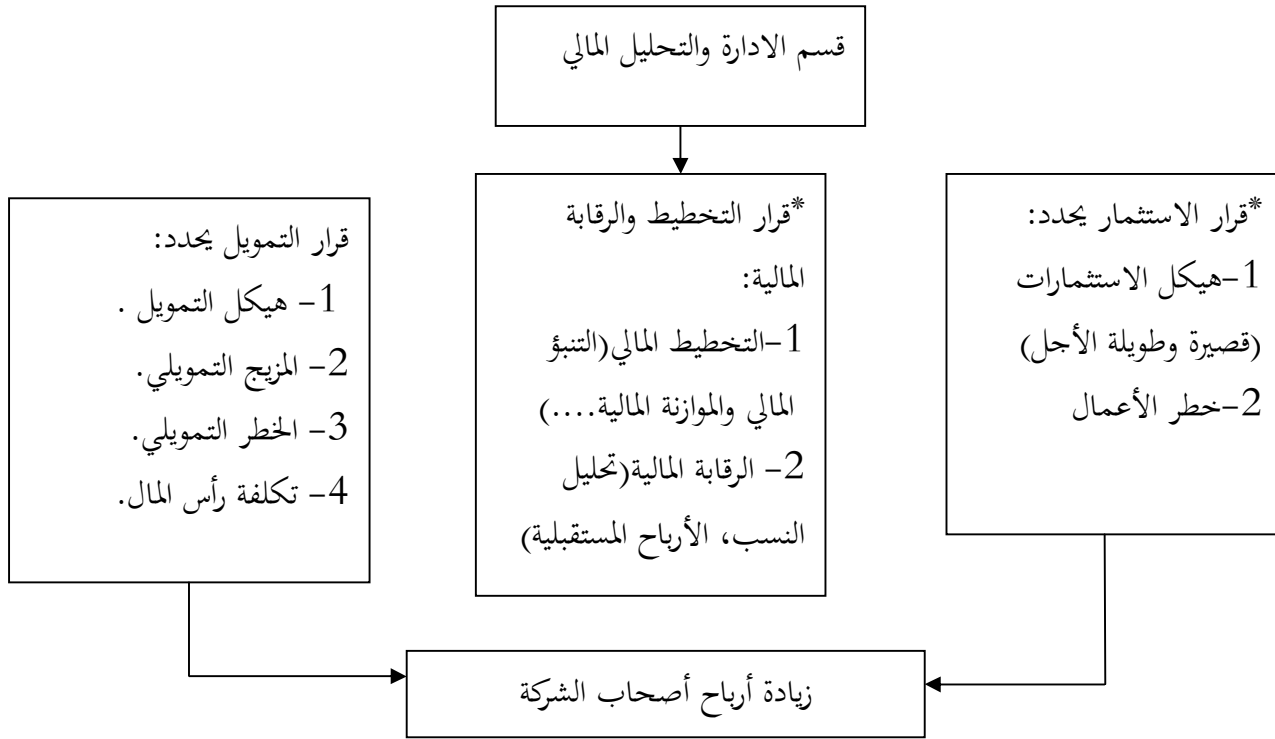
- 1- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار:** من بين وظائف التحليل توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
- 2- اتخاذ قرار الاستثمار:** وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
- 3- اتخاذ قرار التمويل:** حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 12- 13.

4- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.¹

والشكل الموالي يبين وظائف التحليل المالي:

الشكل رقم 1-1: يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، مرجع سابق، ص 17.

من خلال الشكل التخطيطي السابق نلاحظ أنه من أجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين، عن طريق اتخاذ

القرار الأمثل بشأن عملية الاستثمار، على الإدارة أن تتبع الوظائف التالية:²

***التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

***تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

***تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

¹ - محمد الصالح عواشنة، التحليل المالي، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005، ص 21.

² - بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 12.

المبحث الثالث: منهجية ومقومات وأدوات التحليل المالي

المطلب الأول: منهجية التحليل المالي

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراءات عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية:

1- تحليل الهدف من إجراء عملية التقييم: يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى الشركة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، فمثلاً إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

2- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي: حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانات العميل.¹

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ أهدافه: إما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

4- اختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكلة: ومن أساليب وأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

5- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج: حيث يتم اختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي وإسقاطها على نشاط الإدارة من أجل معرفة ميزات وحدود العمليات المالية المتبعة.

¹ - أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005، ص 32.

6- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس: يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل.

7- دراسة وتحليل أسباب الانحراف: بعد العملية السابقة يجب معرفة الأسباب الحقيقية والتي أدت إلى الانحراف عن المعيار المستخدم.

8- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل: تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المالي وهذا من أجل الخروج بتوصيات واستنتاجات حول النشاط المالي للشركة.¹

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات، يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تلخص في:²

- تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح.
- تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل.
- أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة.
- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادراً على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

المطلب الثالث: التحليل المالي من منظور السيولة (المقاربة المالية)

وسمي بالتحليل الذمي ذلك لأنه يعتبر المؤسسة كائن قانوني لها حقوق وعليها التزامات، واعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق وأول استخدمه كأداة تحليلية هم البنوك والوسطاء الماليين لاتخاذ قرارات الإقراض حيث أن هذا التحليل يساهم في معرفة تحقق العسر المالي والإفلاس المالي للمؤسسة، وهذا ما ركز عليه البنك عند دراسته لملف القرض.³

¹ - بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مرجع سابق، ص 17-18.

² - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله - فلسطين، الطبعة 1، 2008، ص 9.

³ - نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012، ص 41.

وسيتيم تقديم تعريف لبعض المصطلحات المعتمدة قبل التطرق لأدوات التحليل المالي:

1- تعريف السيولة: تعني مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة، عند تاريخ استحقاقها وذلك من خلال التدفقات المحصل عليها من خلال عملية البيع وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى أو من خلال مصادر أخرى للتمويل بالدرجة الثانية، وتبرز مدى فعالية المؤسسة عندما تعتمد في توفير السيولة على المصدر الأول أكثر من المصدر الثاني لأن هذا الأخير يمكن أن يخلق مشاكل عديدة.¹

2- تعريف العسر المالي: ينتج عن أزمة مالية مرحلية تعجز فيها المؤسسة عن سداد جزء من التزاماتها خلال فترة معينة.²

3- تعريف حالة الإفلاس المالي: وهي الحالة التي تتوقف فيها المؤسسة عن الدفع أي أنه الوضع الذي تكون فيه أصول المؤسسة غير قادرة على تسديد المستحقات من أصول، وتقاس درجة خطر الإفلاس عن طريق مقارنة آجال التسديد مع آجال تحقق عناصر الأصول.³

أولا- الميزانية المالية:

يتم ترتيب عناصرها والمتمثلة في الأصول والخصوم وفقا للمبدأ التالي:⁴

***عناصر الأصول:** تصنف على حسب درجة تحولها الى سيولة (غير جارية و جارية) فيبدأ بالأصول المعنوية والعينية و المالية ثم الأقل سيولة مثل المخزونات والقيم القابلة للتحقق مثل العملاء ثم النقدية نفسها .

***عناصر الخصوم:** ترتب عناصر الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن (غ جارية و جارية) الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتكون مدة الاستحقاق بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل ، فنجد الاموال الخاصة ثم الخصوم غير الجارية (القروض البنكية) ثم الخصوم الجارية (د ق الاجل الاخرى)

¹ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001، ص 29.

² - سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص 65.

³ - نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة، مرجع سابق، ص 42.

⁴ -مرجع نفسه، ص 42.

1- معالجة عناصر الميزانية:

تتم معالجة عناصر الميزانية بالشكل التالي:¹

أ- معالجة الأصول:

- الأصول الثابتة الصافية: عند معالجتها بالقيم المحاسبية الصافية فنجد الأصول المعنوية ثم الثبتات العينية ثم الأصول المالية أي كل الأصول الموجودة داخل المؤسسة لمدة تفوق السنة .

- الأصول المتداولة: وتضم العناصر التالية:

• المخزونات.

• حقوق الاستغلال قصيرة المدى: هنا يتم استبعاد علاوات التسديد، وللمحافظة على التوازن ينتقص مبلغ

معادل من رؤوس الأموال الخاصة.

• المتاحات.

ب- معالجة الخصوم:

1- رؤوس الأموال الدائمة وتشمل:

• رؤوس الأموال الخاصة، وعند حسابها يجب مراعاة ما يلي:

- استبعاد كل من الربح الصافي الذي تحتفظ به المؤسسة، الخسائر المحقق في الدورة والدورات السابقة،

- إدماج كل من إعانات الاستثمار الصافية (بعد الضريبة)، والمؤونات المبررة المستحقة بعد سنة بما فيها مؤونات الأخطار والتكاليف (بعد الضريبة).

• ديون طويلة الأجل وتشمل ما يلي:

- الديون التي تستحق لأكثر من سنة.

- أرصدة حسابات التسوية التي تستحق لأكثر من سنة.

- الضرائب مستحقة الدفع على الإعانات و المؤونات والتي تستحق لأكثر من سنة.

2- ديون قصيرة الأجل، تحتوي على:

• الديون الناجمة عن دورة الاستغلال.

• الديون غير متعلقة بالاستغلال.

¹ - سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 66-67.

• الديون المالية قصيرة الأجل.

• الربح القابل للتوزيع في المدى القصير.

ويجب أن يراعى عند عملية المعالجة فورقات الصرف، ولكنها تعتبر تدفقات وهمية طالما لم تسدد المؤسسة ديونها ولم تقبض تدرج في الميزانية وتتم تسويتها في بداية كل سنة لاحقة.

ثانياً- المؤشر المالي الأساسي في هذا التحليل:

إن المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو عبارة عن رأس المال العامل سيولة FRL الذي يعرف على أنه: "ذلك الجزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة".

وله أهمية كبيرة حيث يعتبر هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة بعض المخاطر التي يمكن أن تحدثها بعض عناصر الميزانية الأقل من سنة.¹

وتتمثل هذه المخاطر في:²

• تباطؤ دوران بعض عناصر الأصول المتداولة.

• الخسائر التي يمكن أن تلحق ببعض عناصر الأصول المتداولة.

• إمكانية حدوث سرعة في دوران بعض عناصر الخصوم القصيرة الأجل.

تقتضي هذه القاعدة على أن الاستخدامات الأكثر من سنة يجب أن تمول بموارد مدتها أكثر من سنة، وكذا الاستخدامات أقل من سنة لا بد أن تمول بموارد مدتها أقل من سنة ويحسب بالعلاقة التالية:

يحسب رأس المال العامل بطريقتين:³

❖ من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

❖ من أسفل الميزانية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

¹ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 36.

² - نور الدين بن عمارة، الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص 57.

³ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 46-47.

ثالثاً- الانتقادات الموجهة لهذا التحليل:

تمثل الانتقادات الموجهة لهذا التحليل في الآتي:¹

- لا يبين هذا التحليل بوضوح المستوى الأمثل لرأس المال العامل.
- لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة.
- هناك العديد من الاستثناءات للتحليل المالي الذي يعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق.

المطلب الرابع: التحليل المالي الوظيفي (المقاربة الوظيفية)

جاء هذا التحليل على أثر الانتقادات التي وجهت للتحليل المالي الكلاسيكي، حيث قدم معيار آخر يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة²، وتختلف الميزانية المالية عن المحاسبية وسميت بالوظيفة لأنها تقسم أنشطة المؤسسة على حسب الوظائف التي تربط بها إلى وظائف تمويلية، استثمارية، ووظائف الاستغلال.

أولاً- شكل الميزانية الوظيفية:

جدول رقم 1-1: الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة ES (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	الموارد الدائمة RD الأموال الخاصة الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات
استخدامات الاستغلال Exe (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها	موارد الاستغلال Rex مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية) حقوق أخرى	موارد خارج الاستغلال Rhex موارد أخرى
استخدامات الخزينة Et المتاحات	موارد الخزينة Rt الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات E (بقيمة إجمالية)	مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)

المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2006، ص 81.

¹ - الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2006، ص 71.

² - نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة، مرجع سابق، ص 45.

ثانياً- المؤشرات الأساسية المعتمدة في التحليل الوظيفي:

من خلال هذا التقسيم تتشكل العناصر الأساسية المعتمدة في هذا التحليل والمتمثلة في الآتي:

- **مستوى رأس المال العامل FR¹**: يحسب من أعلى الميزانية، وهو عبارة عن ذلك الجزء من الأموال المستقرة التي لا تستخدم في تمويل الاستثمارات، بل يحتفظ به لتمويل الاحتياج في رأس المال العامل (BFR).

- **الاحتياج في رأس المال العامل**: يعرف على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلاً لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسير دورة الاستغلال بصفة عادية.² ويسمى احتياج لأنه إذا كانت استخدامات الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال³، فإن الرصيد سيكون موجبا، ولابد من تمويله، إما إذا كان سالبا فهذا يعني أنه مورد أفرزته دورة الاستغلال، وفي هذه الحالة يسمى احتياج لرأس المال العامل سالب.

ويتكون هذا الاحتياج من احتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{exp} الذي هو مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hexp} الذي هو استثنائي لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، ويحسب كل منهم كالتالي:

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال } BFR_{exp} = \text{المخزونات} + \text{حقوق الاستغلال} - \text{الديون قصيرة الاجل للاستغلال}$$

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال } BFR_{hexp} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

- **الخزينة الصافية**: هي عبارة عن مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي ما يمكن للمؤسسة أن تنصرف فيه من قيم جاهزة وتحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال}$$

¹ - سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 72.

² - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص 64.

³ - نور الدين بن عمارة، الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 64.

⁴ - نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة، مرجع سابق، ص 46-47.

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاث حالات كالتالي:

- **خزينة سالبة:** بمعنى أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس مال العامل لأن هذه الوضعية قد بها إلى الإفلاس.

- **خزينة موجبة:** بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.

- **خزينة معدومة:** عندما يتساوى رأس مال العامل مع الاحتياج في رأس مال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.

ثالثا- الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي:

من أهم الانتقادات حول تطبيق التحليل المالي الوظيفي ما يلي:¹

* يفقد الاحتياج في رأس مال العامل دلالاته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في قطاع الخدمات.

* يدمج هذا التحليل المؤونات التي هي من عناصر الاستغلال قصيرة الأجل في الموارد الدائمة لهيكل المؤسسة التي هي مورد طويل الأجل.

* يعطي التحليل الوظيفي تصورا ساكن لكونه يعتمد على الميزانية وجدول حسابات النتائج، ولا يعطي تحليلا ديناميكيا لوضعية المؤسسة.

* لا يظهر هذا التحليل كيفية تشكيل الخزينة والأنشطة المسؤولة عن تحقيق الفائض أو العجز.

¹ - إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 93.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من اجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم مفهوم التحليل المالي ونشأته واستعمالاته ، لذا ومن خلال هذا المدخل سنتناول في الفصل الموالي اله أهم أدوات التحليل المالي وهو جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل، اللذان سنتطرق إلى كيفية إعدادهم و شرح المعلومات التي يقدمها كل جدول .

الفصل الثاني

إعداد وتحليل جدول التمويل و جدول الخزينة المالي

تمهيد:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل من بين القوائم المالية الهامة على مستوى محيطي المؤسسة الداخلي والخارجي، كما أنهم أول خطوة تحسينية لأدوات التحليل المالي الساكن التي تعطي صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة.

ولهذه الكشوفات أهمية للإدارة المالية في دراسة حركة الأموال فهي تعطي صورة أوضح عن الوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية على حدى وذلك بغية الوصول إلى حركية في تفسير حركات الخزينة والنتيجة و إظهار كافة التدفقات المالية التي لم تكن تظهر في التحليل الساكن .

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة جميع النقاط المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل ومن هنا جاء تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى تعريف جدول التمويل، أهدافه، أهميته، وكذلك استعمالاته وانتقادات الموجهة إليه.

المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة، تعريفه، أهميته وأهدافه، ونماذجه.

المبحث الثالث: تطرقنا فيه إلى أغراض جدول تدفقات الخزينة، واستعمالاته.

المبحث الأول: ماهية جدول التمويل

المطلب الأول: تعريف جدول التمويل

تعريف 1: يعرف جدول التمويل بجدول الاستخدامات والموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. يبرز هذا الجدول تمويل الاحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، ووسائل التمويل اللازمة، واثار كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة.

- يتميز جدول التمويل بمنطق التوازن الدمي الذي يركز على مفاهيم رأس مال العامل الصافي الإجمالي، الاحتياجات لرأسمال العامل والخزينة.¹

تعريف 2: هو جدول للاستخدامات والموارد يشرح مصدر الأموال واستعمالاتها، ويقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات والإيرادات، أي انه يسمح بمعرفة الطريقة التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال مرحلة معينة، عادة سنة.²

المطلب الثاني: أهداف وأهمية جدول التمويل

أولا: أهداف جدول التمويل

تتمثل الأهداف المرتبطة بهذه الوثيقة المالية فيما يلي:³

- تحقيق الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية مع شرح مختلف التغيرات الحاصلة.
- يسمح بدراسة تطور الهيكل المالية: إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة احتياجاتها المالية.
- يسمح بتحليل مختلف الحركات التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة.
- قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة: خطر عدم مواجهة استحقاقاتها في المستقبل القريب.
- تلخيص العمليات المحققة خلال الدورة المحاسبية مع شرح أثرها على الخزينة.

ثانيا: أهمية جدول التمويل

يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق ب:

¹ - خميسي شريحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 165.

² - زغيب مليكة و بوشنقر ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، 2011، ص 122.

³ - خميسي شريحة، التسيير المالي للمؤسسة، مرجع سابق، ص ص 165-166.

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها.
- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.
- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.¹

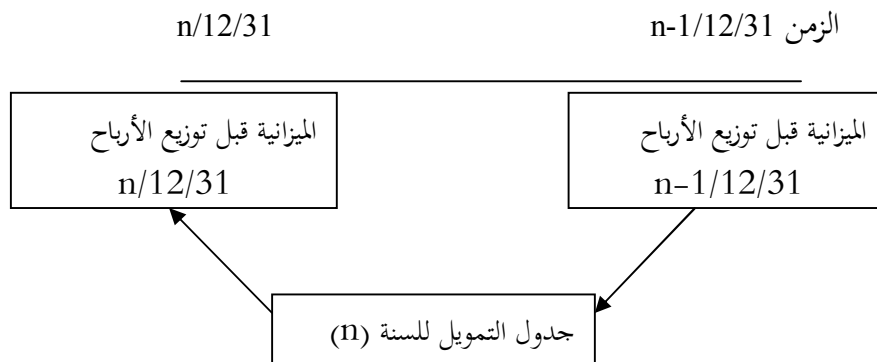
المطلب الثالث: بناء جدول التمويل²

من أجل فهم هذه المؤسسة من الضروري أن يتاح لكل سنة عدد من المعلومات والغير متوفرة (بصورة مباشرة) في الوثائق مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج فعلى سبيل المثال مبلغ الاستثمارات المحقق، مبلغ الديون المتعاقد عليها، توزيعات الأرباح، مبلغ القدرة على التمويل الذاتي.

كل هذه المعلومات يقدمها جدول الاستخدامات والموارد إن نتائج هذا الجدول يسهل عملية التحليل لمختلف الاستراتيجيات المتخذة من طرف المؤسسة (استراتيجيات النمو، التمويل، وتوزيع الأرباح).

إذا جدول التمويل هو جدول مهم نص عليه المشرع الفرنسي في القانون 1984/03/01 بالنسبة لكل شركة لها عدد عمال يفوق 300 عامل ورقم أعمال يفوق 18 مليون أورو.

إذا جدول التمويل هو جدول الاستخدامات والموارد يفسر تغير الملكية للشركة خلال مدة زمنية مطبقة وفق الشكل التالي:



¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2012، ص 62.

²، Jean Barreau ، Jacqueline De LAHAYE ، Gestion financière ، 10 édition ، Expert sup، Dunod ، Paris، 2001، p189-199.

يتكون جدول التمويل من قسمين:¹

* يشرح القسم الأول من الجدول تغير رأس المال العامل الصافي الدائم والعناصر التي ساهمت في هذا التغير (جدول الاستخدامات والموارد لأعلى الميزانية الوظيفية)، ويعبر هذا القسم عن سياسة التمويل وسياسة الاستثمار المتبعة من قبل المؤسسة.

* يوضح القسم الثاني تغير الاحتياجات من رأس المال العامل الصافي الشامل وتأثير هذا التغير على الخزينة (يخص أسفل الميزانية الوظيفية). ونقوم هنا بتسجيل الموارد والاستخدامات التي ساهمت في هذا التغير، لكننا نكتفي بتسجيل التغير الصافي لكل مركز من مراكز الميزانية دون أن نفصل بين الموارد والاستخدامات عكس التسجيل في القسم الأول من الجدول.

محتوى الجزء الأول من جدول التمويل:²

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية:

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلا الدورة المالية.
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.
- تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية، إما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، وبالتالي فالجزء الأول من الجدول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك وفق العلاقة التالية:

¹ - زغيب مليكة و بوشنقر ميلود، التسيير المالي، مرجع سابق، ص ص 126-127.

² - إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، مرجع سابق، ص 110.

الجدول 2-1: مضمون الجزء الأول من جدول التمويل

الاستخدامات المستقرة	الموارد الدائمة
-حيازة استثمارات جديدة (زيادات السنة المالية)	- القدرة على التمويل الذاتي CAF
-الأرباح الموزعة على الشركاء (ن-1)	-التنازل عن الاستثمارات
-تسديد الديون البنكية والمالية	-الرفع في الأموال الخاصة (الرفع انقدي والعيني)
-التخفيض في الأموال الخاصة	-الحصول على قروض جديدة
التغير في الاستخدامات المستقرة(-)	التغير في الموارد المستقرة(+)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 111.

أولاً: تحليل محتوى الجزء الأول من جدول التمويل:¹

إن إجراء عملية تحليل الجزء الأول من جدول التمويل يركز أساساً على التغيرات التي تطرأ على رأس المال العامل، وذلك من خلال مقارنة الميزانيات المتعاقبة التي تخص فترة التحليل والتي تكون غالباً 03 سنوات، والتي تم إعدادها في نهاية الدورة.

1- الموارد الدائمة :

- قدرة التمويل الذاتي CAF: يعرف التمويل الذاتي بأنه:"عملية احتجاز النتائج المحققة من طرف المؤسسة واستخدامها في عملية تمويل نموها ذاتياً، حيث يفاضل المساهمون بين عملية توزيع الأرباح وبين تعظيم قيم المؤسسة عبر زيادة رأس المال".²

ويعرف أيضاً القدرة على التمويل الذاتي:³ مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية. ويعتبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة مالياً في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها.

¹ - Jean Barreau ، Jacqueline DeLahaye، op-cit، p192.

².Pascal barneto, Georges gregorio_Finance manuel et applications, Dunod, Paris, 2009, p332.

³ - مبارك لسلوس، التسيير المالي، مرجع سابق، ص36.

الفصل الثاني ————— اعداد وتحليل جدول التمويل وجدول الخزينة

ويحسب التمويل الذاتي بإحدى العلاقتين التاليتين:¹

القدرة على التمويل الذاتي CAF = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + المؤونات ونقص القيم + فوائض القيم
 الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات - نواقص القيم الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات - قسط إعانات الاستثمار المحول للنتيجة.

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي CAF - النتيجة الموزعة على الشركاء

وهو يتكون من:²

***المؤونات:** المؤونات هي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل. ويتم تكوين المؤونات حسب القانون الجزائري تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر. حيث يتم تكوين مخصصات لمواجهة النقص المحتمل في قيمة المخزونات والحقوق وكذلك لمواجهة الأخطار والتكاليف المحتمل حدوثها في المستقبل. نستعمل في هذه الحالة الملحق المتعلق بالمؤونات للنظام المحاسبي المالي في الخانة المتعلقة بمخصصات السنة المالية وهذا وفق الشكل التالي :

جدول رقم 2-2: جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة من بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
- مؤونات خصوم مالية غير جارية - مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة - مؤونات للضرائب - مؤونات للزاعات					
المجموع					
- مؤونات خصوم مالية جارية - مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة - مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين - مؤونات للضرائب					
المجموع					

المصدر: بلعروسي احمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص115.

¹ - مبارك لسلوس، التفسير المالي، مرجع سابق، ص36.

² - <http://www.onefd.edu.dz>.

الفصل الثاني — اعداد وتحليل جدول التمويل وجدول الخزينة

***الاهتلاكات:** هي استهلاك المنافع الاقتصادية لأصل قابل للاهلاك نتيجة لمرور الزمن أو الاستعمال أو التطور التكنولوجي يتم إظهارها في الميزانية بقيمتها الإجمالية و الاهتلاكات الموافقة لها و بالقيمة المحاسبية الصافية ، ويكون تكوين مخصصات الاهتلاكات من اجل إعادة تكوين الاستثمارات المهتلكة .

جدول رقم 2-3 : جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في اخر السنة المالية
Good will- -تثبيتات معنوية -تثبيتات عينية -مساهمات -أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر: بلعروسي احمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص114.

***الأرباح غير الموزعة:** هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها، خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة، ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم "احتياطي" بغرض تحقيق هدف معين مثل: احتياطي إعادة سداد القروض، أو تحديد الآلات.¹

- **طرق حساب القدرة على التمويل الذاتي CAF :** حيث تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية.

تحسب قدرة التمويل الذاتي وفق طريقتين:²

وفق طريقة فائض الإجمالي (EBE) وتسمى الطريقة التنازلية (méthode descendante) أو الطريقة الاستخراجية أما الطريقة الثانية فتسمى الطريقة التصاعدي (méthode ascendante) أو الطريقة التكميلية .

¹ - قلش عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة علوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2 جانفي 2007.

² - عيادي السعيد، اثر مخرجات نظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2014، ص80.

الفصل الثاني — اعداد وتحليل جدول التمويل وجدول الخزينة

- **الطريقة التنازلية (méthode descendante):** تشتمل هذه الطريقة على جمع كل النواتج وطرح تكاليف الأعباء وبهذا يكون حساب قدرة التمويل الذاتي وفق هذه الطريقة كآآتي:

جدول رقم 2-4 : الطريقة التنازلية لحساب قدرة التمويل الذاتي

قدرة التمويل الذاتي =	+ الفائض الخام للاستغلال (EBE)
+ المنتجات التشغيلية الأخرى ماعدا ف ق ت	- مصروفات تشغيلية أخرى ماعدا ف ق ت استثمارات
استثمارات ح/752.	ح/652.
+ المنتجات المالية	- الأعباء المالية
+ عناصر غير عادية (منتجات غير عادية)	+ عناصر غير عادية (اعباء غير عادية)
	- الضريبة على ارباح الشركات

المصدر: عيادي السعيد، اثر مخرجات نظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2014، ص80.

- **الطريقة التصاعدية:** أصبح الكثير من المحللين يحسبون قدرة التمويل الذاتي بعد تصحيح النتيجة الصافية للمؤسسة من العناصر الغير مالية وتعرف هذه الطريقة في الحساب بالطريقة الغير مباشرة أو التصاعدية وهي أبسط من الطريقة الأولى وفيما يلي خطوات حسابها:

جدول رقم 2-5 : الطريقة التكميلية لحساب قدرة التمويل الذاتي

قدرة التمويل الذاتي =	
+ النتيجة الصافية للسنة المالية	+ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
- فوائض القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية	+ نواقص القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية
- الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	- أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية

المصدر: عيادي السعيد، اثر مخرجات نظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2014، ص80.

- التنازل عن الاستثمارات:¹
- التنازل عن التثبيات المادية، المعنوية، المالية.
- سعر التنازل خارج الرسم يمثل مورد للشركة ويظهر هذا في الحساب:

¹ - Jean Barreau ، Jacqueline Delahaye، op-cit، p192-193.

سعر التنازل = القيمة المحاسبية الصافية + ح/752

سعر التنازل = القيمة المحاسبية الصافية - ح/652

* التنازل بسعر التنازل عن السندات

* التخفيض المتعلق باسترجاع حصص التثبيتات المالية مثل الاقراضات، الكفالات والضمانات ، نجد هذه المعلومات في جدول التثبيتات.

- الرفع في الأموال الخاصة:

* رفع رأس المال بخصص تتمثل في الرفع النقدي لرأس المال والرفع بخصص عينية يمثل موارد جديدة للشركة.

* وتظهر بالمبلغ المبين في حساب رأس المال وعلاوات الإصدار (دائما علاوة الإصدار تسجل إجماليا عند رفع رأس المال)

* الرفع في رؤوس الأموال الخاصة الأخرى: والأكثر أهمية هي إعانات الاستثمار المحصل عليها خلال الدورة.

باختصار يمكن تقديم حالتين:

- رفع رأس المال خلال السنة "n" يظهر المبلغ في جدول التمويل في حالة في حالة رفع رأس المال بالصيغة التالية: رفع في حساب رأس المال " ح/1013" رأس مال مطلوب مدفوع.

+ رفع في حساب علاوات الإصدار "ح/103"

- رأس مال مكتتب غ مدفوع في حساب الأصول "ح/109"

- الاحتياطات الممتصة في حساب رأس المال في حالة رفع رأس المال المزدوج (نقدي + مجاني).

- إذا كانت عملية رفع رأس المال في سنوات سابقة ولكن تحرير رأس المال لم يكن في السنة (n-1) وإذا كان

حساب " رأس مال المكتتب الغير مدفوع" غير موجود في ميزانية السنة n، هذا يدل على ان رأس المال يكون قد

حرر خلال هذه السنة، إذا هذا المورد يظهر أو يسجل في جدول التمويل في السنة N.

- الحصول على قروض جديدة:¹

نسجل في هذه الحالة القروض الجديدة خلال الدورة ماعدا السلفات المصرفية.

* إذا تعلق الأمر بالقرض السندي المبلغ المسجل هو المبلغ المدفوع والذي يساوي عدد السندات في سعر

الإصدار أي إلغاء حساب 169 علاوات تسديد السندات.

¹ - Jean Barreau ، Jacqueline Delahaye، op-cit، p194.

الفصل الثاني — اعداد وتحليل جدول التمويل وجدول الخزينة

نجد هذه المعلومة مباشرة في جدول استحقاق الحقوق والديون، أو استعمال العلاقة التالية:

$$\text{الديون المالية} = \text{الديون } n-1 + \text{الرفع في الديون المالية} - \text{استرجاع الديون المالية}$$

2- الاستخدامات المستقرة :

- حيازة استثمارات جديدة :

* زيادة في التثبيات المعنوية

* زيادة في التثبيات المادية

* زيادة في التثبيات المالية

يجب أن تسجل بمبلغ الحيازة أي بالقيمة الإجمالية ونستعمل في هذه الحالة الملحق الخاص بجدول

الاستثمارات للنظام المحاسبي المالي في الخانة المتعلقة بزيادات السنة المالية وفق الجدول التالي :

جدول رقم 2-6: جدول الاستثمارات

الفصول والاقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند اقفال السنة المالية
التثبيات المعنوية					
التثبيات العينية					
المساهمات					
الاصول المالية الاخرى غير الجارية					

المصدر: بلعوسي احمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص113.

- الأرباح الموزعة على الشركاء¹: إذا تعلق الأمر بتوزيع خلال الدورة المتعلق بالأرباح للسنة السابقة (n-1)

نجد المعلومة في جدول توزيع النتائج أو باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{النتيجة الصافية } (n-1) - \text{الرفع في مختلف حسابات الاحتياطات وما ينقل من جديد}$$

- تسديد الديون:

كل ما يتعلق باهتلاك القرض (خارج السلفات المصرفية) خلال الدورة، ونجد هذه المعلومة في جدول

استحقاقات الديون وتحصيل الحقوق أو باستخدام المعادلة:

$$\text{ديون السنة} = \text{ديون السنة السابقة} + \text{الديون الحالية} - \text{تسديد القروض للسنة } n$$

¹ - Ibid. P193-194.

- التخفيض في الأموال الخاصة:

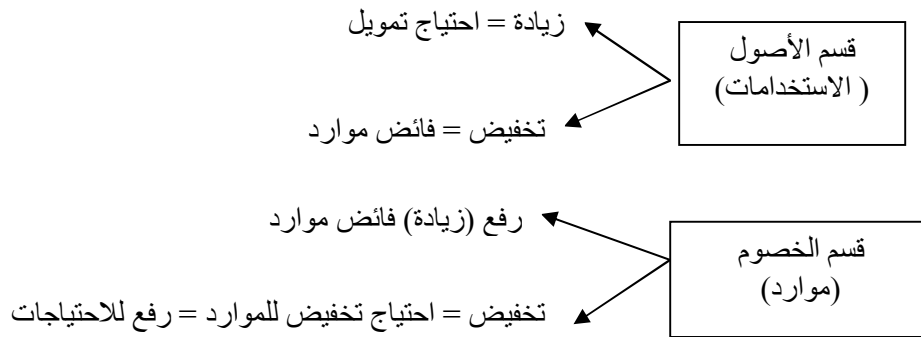
نأخذ في الحسبان بعين الاعتبار التخفيض في الأموال الخاصة والمترجمة فعلا بخروج النقدية (استخدام) وفي حالة التخفيض في رأس المال الموجه لامتصاص خسائر سنوات سابقة لا يدخل في جدول التمويل . كما أن عملية اهتلاك رأس المال والذي يمس العناصر الملحقه برأس المال يدخل في جدول التمويل لأنه يمس حسابات الخزينة .

ثانيا :محتوى الجزء الثاني من جزء التمويل:¹

إن الجزء الأول من جدول التمويل يعطينا تفسيراً عن تغيرات رأس المال العامل الدائم لأعلى الميزانية والجزء الثاني يعطينا نفس التفسير لأسفل الميزانية.

إذا يمثل تحليل لتغير الأصول والخصوم (الاستغلال، خارج الاستغلال، والخزينة).

إعداد الجدول: إن مختلف التغيرات تكون بالمقارنة مع القيم الإجمالية لمختلف حسابات بميزانيتين متتاليتين



شرح الأرصدة: إن التغير في الحسابات تقسم على ثلاث أقسام (تغيرات في عناصر الاستغلال، التغيرات في عناصر خارج الاستغلال، وتغيرات الخزينة).

التغير في رأس المال العامل الصافي = تغير أصول متداولة للاستغلال + تغير أصول متداولة خارج الاستغلال + تغير الخزينة.

¹ -Ibid., p197.

الجدول 2-7: الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي			
الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (1)-(2)=(3)	
			التغير في عناصر الاستغلال: التغير في أصول الاستغلال التغير في ديون الاستغلال
			ΔBFR_{exp} (A)
			التغير في العناصر خارج الاستغلال: التغير في المدينون الآخرون التغير في الدائنون الآخرون
			ΔBFR_{hexp} (B)
			التغيرات في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي
			ΔT_{ng} (D)
			تغيرات الخزينة: التغير في المتاحات التغير في ديون الخزينة
			التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي $(C+D) \Delta FR_{ng}$

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر عمان، الأردن، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2006، ص 115.

أرصدة الجدول: تحسب بالعكس (فائض - احتياج).

رصيد A = احتياجات رأس مال عامل للاستغلال

رصيد B = احتياجات رأس مال عامل خارج

رصيد C = احتياجات الخزينة

احتياجات رأس مال عامل = A+B

الجزء الأول والثاني لجدول التمويل تعطينا نفس الرصيد لكن إشارات متعارضة

التعليقات المتعلقة بجدول التمويل (الاستخدامات والموارد):¹

1- الجزء الأول للجدول:

- المقاربة الكلية:

إن الأرصدة المستخرجة والمكونة لجدول التمويل والتي هي التغير في رأس مال العامل الدائم تعطي شمولية للمعلومات.

إذا كان التغير في رأس مال العامل الدائم موجب يترجم تطوير وتحسين الهيكل المالي للمؤسسة والعكس صحيح، في كل مرة التناقض بين التغير في رأس المال العامل الدائم واحتياج رأس المال العامل، بسبب رفع رأس المال العامل يكون اقل من الزيادة في الاحتياج من رأس المال العامل، هذه الوضعية يكون لها تأثير مباشر على التقليل في خزينة المؤسسة.

- المقاربة التحليلية:

✓ الموارد الدائمة:

يمكن أن يظهر الجدول الأهمية النسبية لكل مصدر من المصادر الأربعة للتمويل: (القدرة على التمويل الذاتي CAF ، التنازل عن عناصر الأصول، الرفع في رأس المال، الرفع في الديون المالية).

- المقارنة بالرفع من الموارد الخاصة: (القدرة على التمويل الذاتي + التنازل عن الأصول + رفع رأس المال) والرفع في الديون المالية، من حيث المبدأ الرفع في الديون المالية لا يمكن أن يكون أكبر من الرفع في الأموال الخاصة.

- لقياس أهمية القدرة التمويل الذاتي بمجموع الموارد، القدرة على التمويل الذاتي أكثر أهمية من كل الموارد لأنه يدل على الاستقلالية المالية للشركة.

- تحليل عناصر حسابات " التنازل على عناصر الأصول " بصفة خاصة إذا كان المبلغ كبير في هذا الحساب إذا من المحتمل إن المؤسسة تشرع في إستراتيجية التجديد (التنازل عن مصنع، فرع).

✓ الاستخدامات الدائمة:

اختبار الاستخدامات الدائمة تسمح وتؤكد:

- سياسة توزيعات الأرباح على الشركاء تصحح بسياسة التمويل الذاتي (التمويل الذاتي = القدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة على الشركاء).

¹ - Jean Barreau ، Jacqueline Delahaye، op-cit، p207.

- استراتيجية النمو والمتمثلة في الرفع من التثبيات المادية اكبر من الرفع في التثبيات المالية، تبين أن المؤسسة تتبع إستراتيجية النمو الداخلي وفي الحالة العكسية المؤسسة تنتهج إستراتيجية النمو الخارجي.
- وفي حالة التوازن بين التثبيات المادية والمالية المؤسسة تنتهج إستراتيجية مختلطة.
- سياسة الاستدانة/تسديد الديون، إذا كان تسديد الديون اكبر من الرفع الشركة قللت من الديون والعكس صحيح .

2- التعليق على الجزء الثاني للميزانية:

- ترجمة أرصدة الزوج تغير رأس المال العامل و تغير احتياجات رأس المال العامل.
 - تحليل مكونات التغير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال في حالة الرفع المفرط الجدول يسمح بإصلاح مركبات المشكلة وحلها واتخاذ القرارات التصحيحية.
- المطلب الرابع: استعمالات جدول التمويل والانتقادات الموجهة له**

أولاً: استعمالات جدول التمويل

يلعب جدول التمويل دورين اثنين في ميدان التحليل والتسيير المالي:¹

***بعديا : تحليل تطور الهيكل المالية**

يساعد جدول التمويل على إبراز:

- تطور القيم الثابتة:

* حصة الاستثمارات المباشرة من المعدات والأثاث التي تشكل النمو الداخلي للمؤسسة، والاستثمارات غير المباشرة من سندات المساهمة التي تشكل النمو الخارجي.

* وجود في جدول التمويل استثمارات البحث والتنمية توضح إن المؤسسة لم تستطيع اهتلاكها في الحين وبالتالي تسجيلها في حسابات التكاليف. في هذه الحالة تصبح الترجمة صعبة.

-التمويل:

* دراسة تطور الأموال الخاصة والديون (احترام القاعدة المثلى للمديونية:50/50).

* بالمقابل الارتفاع المقبول لمستوى الديون المحصلة بنسب اقل من نسب المردودية الاقتصادية يجلب رافعة مالية موجبة.

¹ - خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، مرجع سابق، ص 170.

— رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

لابد من متابعة على مستوى جدول تمويل تغيرات رأس مال العامل الصافي الإجمالي، لهذا الغرض، يصبح من اللازم إعداد جدول تمويل متعدد السنوات.

*قبلياً: توقعات التوازنات المالية

من الجانب العملي، يتطلب التسيير المالي إعداد جداول مالية تقديرية من خلال التوقعات التجارية على أساس المعلومات المحاسبية والتسيرية، تسمح هذه الجداول بتوقع وتهيئة التوازنات المالية الطويلة والمتوسطة الأجل. تترتب مصداقيتها على نوعية فرضيات النشاط، وكذا نوعية التحليل المالي والمحاسبي المسبق:

— هيكل التكاليف والنواتج

— نسبة ومدة دوران مكونات دورة الاستغلال

— الاحتياجات التمويلية للاستغلال.

ثانياً: الانتقادات الموجهة لجدول التمويل:¹

رغم الإضافات التي قدمها جدول التمويل للتحليل المالي من خلال تجاوزه للتحليل الساكن، واعتماده في تحليله للوضعية المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي، إلا أنه تبقى تحوم حوله الكثير من النقاشات والتحفظات وأهمها:

— اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي، والذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال، بالرغم من أنه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي.

— يعتبر القدرة على التمويل الذاتي مورداً مستقراً، إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤنات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الأخرى إقصاؤها.

— التغير في الخزينة المتحصل عليها اعتماداً على الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز، حيث يعطي الجدول الخزينة الصافية الإجمالية دون التمييز بين دورة الاستغلال والتمويل والاستثمار، وهي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة.

¹ - الياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص 115-116.

المبحث الثاني: ماهية جدول تدفقات الخزينة

المطلب الأول: التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبياً، وقد شهدت منذ نشأتها إلى الآن تطوراً ملحوظاً سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أم من حيث صور ونماذج عرضها أم من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية.¹

وعليه سوف نتناول أهم المراحل الزمنية التي مرت بها قائمة تدفقات النقدية:

1- مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه قائمة من أين تم الحصول على الأموال وأين صرفت والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في بنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبعد عدة سنوات عدل عنوان هذه القائمة إلى قائمة الأموال. وقد اعترف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في سنة 1961 بأهمية هذه القائمة، وأوصى بأن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المحاسب القانوني. وفي سنة 1963 أوصى مجلس المبادئ المحاسبية بتعديل اسم القائمة إلى قائمة مصادر الأموال واستخدامات الأموال وبأن تعرض القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية.

2- مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي:

في سنة 1971 اصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم 19 بعنوان التقرير عن التغيرات في المركز المالي ألزم فيها الوحدات الاقتصادية بضرورة إن تكون هذه القائمة احد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المجلس القانوني مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى و أصبح اسمها قائمة التغيرات في المركز المالي إذ كانت هذه القائمة تعرض التغير في رأس المال العامل باعتباره تقريباً مناسباً للتدفق النقدي وقد تم تعريفها على أنها "قائمة مالية توضح مصادر رأس المال واستخداماته خلال المدة المحاسبية، كما تفصح هذه القائمة عن أنشطة التمويل والاستثمار".²

¹ - مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية -، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، الأردن، 2006، ص 479.

² - أمال نوري محمد، مدى تناغم التحليل المالي على محتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013، ص 332.

3- مرحلة التوجه نحو قائمة التدفقات النقدية:

في سنة 1987 صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية البيان FASB رقم (95) والذي بموجبه تم إحلال قائمة التدفق النقدي بقائمة التغيرات في المركز المالي، وقد أوصى هذا البيان بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفق نقدي من النشاط التشغيلي وتدفق نقدي من النشاط الاستثماري وتدفق نقدي من النشاط التمويلي. وفي عام 1992 تم تبني المعيار الدولي رقم (7) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، والذي ألزم الوحدات الاقتصادية بإعداد التدفقات النقدية دورياً ضمن مجموعة القوائم المالية، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية الصادرة سنة 1997، حيث اعتبرت قائمة التدفقات النقدية جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.¹

الجدول رقم 2-8: مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية

البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل	الأموال بمعنى النقدية والنقدية المعادلة
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات في رصيد صافي رأس المال العامل	إظهار وتفسير التغيرات في رصيد النقدية
شكل القائمة	تعرض مصادر الأموال واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر الأموال واستخدامات النقد مبنوية حسب الأنشطة (تشغيلية، استثمارية، تمويلية)
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر شيوعاً
العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة

المصدر: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 161.

- ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور، اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجاً يتناسب مع احتياجات رجال الأعمال خلالها وذلك على النحو التالي:

* قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، التي أعدت استناداً إلى رأي AICPP عام 1963.

* قائمة التغيرات في المركز المالي، التي أعدت بناءً على رأي FASB عام 1971.

¹ - عباس محمد يحي التميمي، استقلال جمعة وجر، دور المؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 95، 2013، ص 90.

* قائمة التدفق النقدي، والتي كان بناءً على المعيار 95 والصادر عن FASB عام 1987 والمعيار الدولي رقم (07) الصادر عن IASC عام 1992 والتي تم اعتمادها في السنوات اللاحقة فعلياً من طرف الشركات في بعض الدول المتقدمة.¹

المطلب الثاني: تعريف جدول تدفقات الخزينة

تعريف 1: جدول تدفقات الخزينة عبارة عن وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج.²

تعريف 2: هو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة.³

تعريف 3: يعتبر كشف التدفق النقدي عبارة عن مجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة خلال فترة معينة، كما يمكن تعريفها على أنها صافي المحصلات المتولدة على النشاط.⁴ ويمكننا تحليل التدفقات المالية والتي تهدف إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة والمتمثلة في:⁵

* **الأنشطة التشغيلية:** وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد.

* **الأنشطة الاستثمارية:** هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.

* **الأنشطة التمويلية:** هي نتيجة للتدفقات التشغيلية والاستثمارية وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأس المال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها مثل: زيادة رأس المال.⁶

¹ - ميسور ماجدة، أثر قائمة تدفقات الخزينة على القرارات الاستثمارية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2013-2014، ص 33.

² - أسعد حميد العالي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر، الطبعة 1، 2010، ص 69.

³ - زغيب مليكة و بوشنقر ميلود، التسيير المالي، مرجع سابق، ص 136.

⁴ - حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الطبعة 1، 1998، ص 81.

⁵ - محمد الأمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 65.

⁶ - فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012-2013، ص 4.

الفصل الثاني — اعداد وتحليل جدول التمويل وجدول الخزينة

والجدول التالي يبين العناصر المكونة لكل نوع من الأنشطة الثلاثة المذكورة:

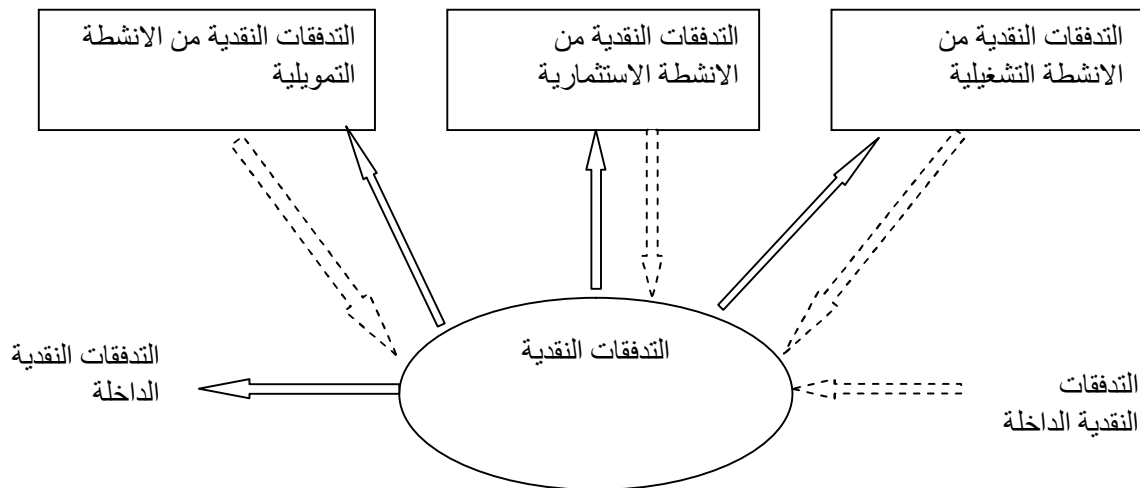
جدول رقم 2-9: عناصر الأنشطة المكونة لقائمة تدفقات الخزينة

التدفقات		الأنشطة
التدفقات النقدية الخارجة	التدفقات النقدية الداخلة	
- مشتريات البضاعة - الرواتب والأجور - الفوائد المدفوعة - شراء الأوراق التجارية نقدا - المصاريف الأخرى	- مبيعات السلع والخدمات - الفوائد المستلمة - حصص الأرباح المستلمة - بيع الأوراق التجارية مقابل النقدية - مصادر الإيراد الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية	الأنشطة التشغيلية
- شراء عقارات و معدات - شراء الاستثمارات المالية	- بيع عقارات و معدات - بيع الاستثمارات المالية	الأنشطة الاستثمارية
- شراء سندات الخزينة - دفع الديون (أصل الدين فقط) - دفع حصص الأرباح النقدية	- إصدار أسهم رأس المال - إصدار سندات	الأنشطة التمويلية

المصدر: منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 2، 2005، ص ص 144-145.

اما الأنشطة الثلاثة المكونة لقائمة التدفقات النقدية فيمكن تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2-1 أثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية



المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2006، ص 148.

تمثل الأسهم المتقطعة التدفقات النقدية الداخلة مثل شراء الاستثمارات، اصدار اسه مراس المال، اما الاسهم المتصلة فتمثل التدفقات النقدية الخارجة مثل حيازة الاستثمارات، توزيع ارباح الاسهم وغيرها. تظهر التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الاثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل، وتفصح هذه التدفقات عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية اللازمة للتشغيل، وكلما كانت التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل أكبر من التدفقات النقدية الخارجة كان ذلك مؤشرا ايجابيا على تحقيق الوحدة لمستوى معقول من الربحية والسيولة. في تتضمن التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية منح القروض وتحويلها، وشراء وبيع الاستثمارات، وشراء وبيع الاصول الطويلة الاجل، وتعتبر التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية مؤشرا جيدا عن درجة نمو الوحدة الاقتصادية او انكماشها، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة كلما دل على نمو نشاط الوحدة الاقتصادية واتجاهها نحو التوسع.

واخيرا تتضمن التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية العمليات المرتبطة بالالتزامات الطويلة الاجل، وحقوق الملكية، وتوضح هذه التدفقات هيكل تمويل الشركة ومدى اعتمادها على الالتزامات الخارجية، ويحدد كمية ونوعية الاموال المتاحة من هذا المصدر، وهو ما يتيح الفرصة لإلقاء الضوء على العلاقة التأثيرية بين قطاع التمويل من ناحية و قطاعي التشغيل والاستثمار من ناحية اخرى.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف جدول تدفقات الخزينة

أولا: أهداف جدول تدفقات الخزينة

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة إلى أخرى من خلال ثلاث وظائف أساسية، وبالتالي شرح مساهمة كل وظيفة في تغير الخزينة. كما أنه يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المادية، المعنوية والمالية. ومن هنا فهو يبين تطور التمويل الخارجي، وكذا قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بتدفق الخزينة للاستغلال.

إن الوظائف الثلاثة التي تكون هذا الجدول هي:

* وظيفة التمويل تسمح بإظهار الطريقة التي مولت بها المؤسسة احتياجاتها الفعلية أو على العكس الطريق التي سددت بها ديونها. وهي تحصى الموارد الخارجية كحركات الديون وحركات رأس المال.

*وظيفة الاستثمار وتضم مجموع الاستثمارات والاستثمارات السلبية للمؤسسة سواء كانت معنوية أو مادية أو مالية.

*وظيفة الاستغلال وتضم كل العمليات التي قامت بها المؤسسة في إطار نشاطها والتي لا تظهر في الوظيفتين السابقتين.

وتجدر الإشارة إلى أن التدفق الأساسي الذي يغذي وظيفة الاستغلال هو القدرة على التمويل الذاتي والتي إذا أنقصنا منها التفاوت الزمني للخزينة يخلق تدفق الخزينة للاستغلال.¹

وكذلك من بين أهدافه:

1- توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال

فترة وكذا دورها في التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن توفيرها لسداد الديون.²

2- معرفة المصادر النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة وتحديد مصادر

الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.³

3- توقع التدفقات النقدية المستقبلية.⁴

ثانيا: أهمية جدول تدفقات الخزينة

تأتي أهمية جدول تدفقات الخزينة من خلال المعلومات التي تقدمها، حيث تساعد الإدارة والمستثمرين، والدائنين وغيرهم من المستخدمين الآخرين لها بالحكم على المعلومات لوضع المؤسسة المالي:⁵

- تفيد في تحديد آلية للتنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد الأموال المستقبلية.

- تساعد الإدارة على التخطيط المالي ورقابة العمليات المالية بطريقة فعالة.

- تعطي مؤشر على العلاقة بين الربحية و القدرة على توليد النقدية والذي يعني الأرباح المتحققة.

- تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة على قدرتها على دفع التوزيعات لمساهميها.

- تساعد بتحديد النشاطات والأعمال التي تحقق ربحاً تولد الأموال أو التي تحقق الخسائر ولكنها تولد الأموال.

¹ - زغب مليكة و بوشنقر ميلود، التسيير المالي، مرجع سابق، ص 137.

² - شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ص 53.

³ - فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 5.

⁴ - Talal Abu- Ghazaleh Organization, www.tagorg.com.

⁵ - علاء عبد الحسن الساعدي، إلهام جعفر الشاوي، أهمية قائمة تدفقات النقدية على قرار الاستثماري، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 10، العراق، ص 90-91.

- تساعد قائمة التدفقات الخزينة بتقييم المخاطرة، والتي تتضمن كل من التنبؤ بالعائد المستقبلي واحتمالية الإفلاس.

- يساعد جدول تدفقات الخزينة مع الميزانية بتزويد معلومات عن السيولة والاستمرارية، فعلى الرغم من استخدام معلومات الميزانية لهذا الغرض إلا أنها غير كاملة وذلك لأنها تعد لتصوير الوضع بنقطة زمنية معينة هو تاريخ إعدادها.

المطلب الرابع: نماذج جدول تدفقات الخزينة

حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد نماذج حول جدول تدفقات الخزينة حيث يقدم هذا الأخير مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة إثناء السنة المالية حسب مصدرها أي:¹

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تنتج إيرادات والنشاطات الأخرى غير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (سحب الأموال عند الشراء وتحصيل أموال عند بيع أصول طويلة الأجل).

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة يكون لها اثر تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص ربح الأسهم، تقدم بصفة منفردة وتصنف دائمة من دورة إلى أخرى في أنشطة العمليات، الاستثمار والتمويل.

وبالتالي تقدم هذه التدفقات إما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة.

* جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة :

تمثل الطريقة المباشرة الموصى بها حسب النظام المحاسبي والمالي الجديد (في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية الزبائن والموردون، الضرائب....)

قصد إبراز تدفق مالي صاف، وكذا تقريب هذا التدفق المالي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

حيث يحتوي جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات:²

¹ - قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

² - محمد شريف توفيق، إعداد القوائم المالية المخططة، قوائم الدخل والمركز المالي والأرباح المحتجزة والتدفقات النقدية، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، 2006، ص 25.

الفصل الثاني ————— اعداد وتحليل جدول التمويل وجدول الخزينة

- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).
- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصول طويلة الأجل).
- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

الجدول رقم 2-10: جدول تدفقات سيولة الخزينة

الفترة من.....إلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن..... المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين..... الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة..... الضرائب على النتائج المدفوعة.....
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.....
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية(أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية المسحوبات عن اقتناء تثبيات مادية أو غير مادية..... التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مادية أو غير مادية..... المسحوبات عن اقتناء تثبيات مالية..... التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مالية..... الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية..... الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج.....
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)

الفصل الثاني ————— اعداد وتحليل جدول التمويل وجدول الخزينة

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.....
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات.....
			تغير أموال الخزينة في الفترة(ا+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية..... أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية.....
			تغير أموال الخزينة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 26/07/2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 25 مارس 2009.

جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:¹

تتمثل الطريقة غير المباشرة في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين.....)
- التفاوتات أو التسويات(ضرائب مؤجلة)
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة....)وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

تتماز هذه الطريقة بأنها اقل تكلفة من الطريقة المباشرة وتقوم على أساس إجراء تسوية لصافي دخل المنشأة وتدفقاتها النقدية.

¹ - فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الثاني _____ اعداد وتحليل جدول التمويل وجدول الخزينة

الجدول رقم 2-11: جدول تدفقات سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيحات من اجل:
			-الاهتلاكات و الأرصدة
			-تغير الضرائب المؤجلة
			-تغير المخزونات
			-تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى
			-تغير الموردين والديون الأخرى
			-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تثبيات
			تحصيلات التنازل عن تثبيات
			تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي
			إصدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الإقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: قرار مؤرخ في 26/07/2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 25 مارس 2009.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة راجع إلى كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تنتج إيرادات والنشاطات الأخرى غير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)، فالطريقة المباشرة تشكل عنصر رئيسي لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردين والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كاهتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات.¹

¹ - فاطمة الزهراء لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 10.

المبحث الثالث: أغراض واستخدامات جدول تدفقات الخزينة

المطلب الأول : أغراض قائمة التدفقات النقدية

إن المعلومات التي يفصح عنها جدول تدفقات الخزينة يجب أن تساعد المستثمرين، والدائنين وغيرهم على اجراء التقييمات التالية:¹

- تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، فالهدف الاساسي من جدول تدفقات الخزينة ان يساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المرتبطة بها. إن فحص العلاقات بين العناصر مثل المبيعات وصافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية، او الزيادة أو النقص في النقدية تمكن من التنبؤ بطريقة جيدة بمقدار وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية، وهو الامر الذي يصعب تحقيقه إذا استخدمنا المعلومات التي يتم اعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق.
- تقييم قدرة المؤسسة على سداد توزيعات المساهمين والوفاء بالالتزامات. ومن المعقول أنه إذا لم يتوفر القدر الكافي من النقدية لا يمكن للوحدة سداد اجور العاملين او سداد الالتزامات المستحقة عليها، أو سداد توزيعات الاسهم.
- تقييم اسباب الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية، فمن المعروف ان صافي الدخل يعتبر من المعلومات الهامة لمتخذي القرارات لأنه يوضح مدى نجاح أو فشل الوحدة الاقتصادية من دورة محاسبية الى اخرى، ولكن عادة ما يدور الشك لمتخذي القرارات حول دقة صافي الربح بانه ينطوي على تقديرات واحكام شخصية نتيجة تطبيق اساس الاستحقاق، ونتيجة لذلك غالباً ما يثار الجدل حول مدى امكانية الاعتماد على النقدية، ومن ثم زادت حاجة مستخدمو المعلومات المحاسبية للتعرف على اسباب الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي المتولد من الانشطة التشغيلية.
- تقييم الانشطة الاستثمارية والتمويلية، سواء اكانت نقدية ام غير نقدية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، فعند فحص هذه الانشطة يتمكن متخذي القرارات من تفهم اسباب زيادة الاصول والالتزامات أو نقصها خلال الفترة المحاسبية.

¹ - سمير الصبان وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)، الإسكندرية، 2000، ص 358-359.

المطلب الثاني: استخدامات جدول تدفقات الخزينة

يمكن استخدام جدول تدفقات الخزينة والانتفاع به من كل الجهات الداخلية والخارجية للمؤسسة.¹

• استخدامات الإدارة:

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل اصدار اسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الاجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. فهو يظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار اسهم أو سندات، وبالعكس فإذا ما اظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم الجدول لتحديد اسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام جدول تدفقات الخزينة، تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الارباح للاحتفاظ بالنقدية.

• استخدامات المستثمرين والدائنين:

يساعد جدول تدفقات الخزينة المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد مايلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية.
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الارباح للمساهمين.
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.
- اسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.
- اثار الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

المطلب الثالث: استخدام جدول تدفقات الخزينة في التحليل المالي²

يعتبر جدول تدفقات الخزينة صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن ان تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن ان تكشف عنها، وما يمكن ان يتوصل اليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر اداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سابق، ص 86.

² - منير شاكر محمد و إسماعيل إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 163-166.

إن المعلومات التي يتضمنها جدول تدفقات الخزينة يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، فمن خلال الدراسة التي قام بها (lielke and giomine) سنة 1988م تبين أن قائمة التدفق النقدي التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.

• مقاييس جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة.

إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

2- مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/صافي الربح

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

4- نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/رقم الأعمال

• مقاييس جودة السيولة

كما سبق وان ذكرنا بان السيولة توفر جانب الأمان للمؤسسة من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن جدول تدفقات الخزينة يوفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما إنها توفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل. إن من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة مايلي :

- نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

الفصل الثاني — اعداد وتحليل جدول التمويل وجدول الخزينة

وتبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا .

— **مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:** صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/الديون المستحقة الأداء
تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية.

— **نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة/صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**
تعد هذه النسبة مؤشرا عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة، والعكس صحيح.

• مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

يوفر جدول تدفقات جدول تدفقات الخزينة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بين هذه النسب مايلي:

1- نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، ومدى قدرة تدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

2- نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات:

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = متحصلات الفوائد والتوزيعات/صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية .

3- نسبة الإنفاق الرأسمالي

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، وكذلك زيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

خلاصة الفصل:

تعرفنا من خلال هذا الفصل إلى التحليل المالي الديناميكي الذي يعد من بين الأساليب المستعملة في تقييم السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة لا تتعدى السنة، من بين الأساليب المستعملة في التحليل المالي الديناميكي جدول التمويل الذي يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق تمويل المؤسسة ومجالات استعمال الأموال فيها كما يعطي هذا الجدول صورة واضحة عن الوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة، وكذلك جدول تدفقات الخزينة الذي جاء ليبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وإعطاء رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة ملينة الحضنة

تمهيد:

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، لمبنة الحضنة-بالمسيلة- للوقوف على كيفية استعمال جدول تدفقات الخزينة وتحليله وإعداد جدول التمويل للفترة (2011-2013) اعتمادا على الوثائق الخاصة بالمؤسسة المحصل عليها من خلال الإدارة المالية والمحاسبية بالمؤسسة وقد قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: تشخيص وضعية المالية للمؤسسة

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

يتم في هذا المبحث التعريف بمؤسسة ملبنة الحضنة محل البحث، من خلال الاطلاع على المؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى أهدافها و أفاقها المستقبلية و الهيكل التنظيمي لها داخل المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف بمؤسسة "HODNA LAIT"

ملبنة الحضنة هي مؤسسة تجارية من القطاع الخاص، وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL والتي كانت تسمى ملبنة الحضنة لاقتصارها على إنتاج الحليب فقط، وبعد تخصصها في إنتاج الحليب ومشتقاته بالتدريج، أصبحت تسمى حضنة حليب SARL HODNA LAIT نشأت في 1998 /12/15 بطاقة إنتاجية قدرها 40000 لتر يوميا من الحليب المعاد تصنيعه ، وبرأسمال مال اجتماعي قدره 600000 دج استثمرت منها 80 مليون دج، 50% منها تمويل ذاتي من الشركاء والباقي قرض بنكي طويل الأجل من القرض الشعبي الوطني مع العلم أن رأس مالها ناتج عن أربع شركاء الأخوين ديلمي بالإضافة إلى شخصين آخرين من ولاية باتنة، وتتواجد هذه المؤسسة بالجنوب الشرقي للمنطقة الصناعية في ولاية المسيلة، حيث تتربع على مساحة قدرها 32000 متر مربع، وتمت إقامة البنايات على مساحة 22000 متر مربع من المساحة الإجمالية، ومنها 10000 متر مربع غير مبنية.

قامت المؤسسة بتوسيع نشاطها خلال فترة حياتها فرضتها عليها ظروف السوق، واهم هذه التوسعات مايلي:

1- التوسع الأول: وكان ذلك بتاريخ 2001/10/15، وكانت تكلفة هذا التوسع هي 50.000.000 دج بأموال خاصة 100% وبفعل هذا التوسع ازدادت الطاقة الإنتاجية من 40000 إلى 140000 لتر يوميا، وارتفع عدد العمال من 38 عامل إلى 55 عامل دائم، وجراء هذا التوسع أصبحت المؤسسة تنتج:

- حليب بقر مبستر في أكياس بلاستيكية (1 لتر).
- حليب بمسحوق مبستر في كيس بلاستيكي مرن.
- لبن في كيس بلاستيكي مرن.

2- التوسع الثاني: في 2005/10/15 قامت المؤسسة بتوسع ثاني بمبلغ 9 مليار سنتيم مقسما بين 30% أموال ذاتية، و 70% قرض بنكي عبارة عن قرض استغلال، وقدمت قطعة الأرض المخصصة للمؤسسة كضمان للبنك. وبالتالي ارتفعت الطاقة الإنتاجية من 140000 إلى 380000 لتر يوميا، وعرف هذا التوسع إضافة مجموعة من المنتجات الجديدة وهي كالتالي:

- حليب مبستر في قارورات واحد لتر.
- لبن في قارورات واحد لتر.
- رايب في قارورات واحد لتر.
- حليب بقر في قارورات واحد لتر.
- ياغورت للشرب في قارورات واحد لتر.
- ياغورت ممزوج بالفواكه في قارورات واحد لتر.
- ياغورت معطر في علب.
- ياغورت ممزوج بالفواكه في علب.
- حلوى قشدية بالفواكه.

كما تم إنشاء وحدة لتربية البقر الحلوب: بعد الدراسة المنجزة على هذه الوحدة تم استيراد حوالي 3000 بقرة موزعين بين 120 مربي (25 بقرة لكل مربي) وقسم بيطرة مؤلف من 20 شخص.

وفي عام 2006 زاد رأس مال المؤسسة إلى 97.000.000 دج.

3- التوسع الثالث: امتد هذا التوسع من 2007 إلى 2009 حيث ارتفع رأس مال المؤسسة من 97.000.000 دج إلى 120.000.000 دج، وارتفعت الطاقة الإنتاجية من 380000 لتر يوميا إلى 450000 لتر يوميا.

إضافة إلى زيادة منتجات جديدة متمثلة في :

- قشدة تحلية في علب صغيرة.
- فلان كراميل في علب.
- يا غورت ممزوج في علب.

من سنة 2008 إلى سنة 2009 ارتفع رأسمال المؤسسة من 120.000.000 دج إلى 170.000.000 دج وقدرة الإنتاج إلى 54000 لتر يوميا، ووصل عدد زبائن المؤسسة إلى 164 زبونا. مع بداية 2010 بدأ العمل في وحدة اللبن، لكن ليس بوتيرة متسارعة ، وقد بدأت عمليات الإنتاج والتسويق لمادة اللبن، وتم انتشاره في جميع السوق الوطنية، إضافة إلى ذلك فقد تم البدء في إجراء معاملات استيراد 3000 بقرة حلوب وتوزيعها على المربين.

واستمرت المؤسسة في رفع رأس مالها حيث بلغ سنة 2010 إلى 700.000.000 دج ليرتفع في سنة 2011 إلى 1.091.000.000 دج مع زيادة أنشطة المؤسسة ودورها الإنتاجية وزيادة استثماراتها ارتفع رأس المال في سنة 2012 إلى 1.350.000.000 دج ، مع مواصلة المؤسسة عملياتها الإنتاجية وتوسيع نشاطها وتحويل جزء من النتيجة لكل دورة لرأس مالها ليصل إلى 1.600.000.000 دج لسنة 2013.

المطلب الثاني: مهام وأهداف والآفاق المستقبلية للملينة

أولاً: مهام المؤسسة

تتولى المؤسسة عدة مهام يمكن إنجازها فيما يلي:

- تغطية كامل نقاط البيع بمختلف منتجاتها.
- مواجهة المنافسة وذلك باعتمادها على خطط واستراتيجيات تسويقية تمكنها من ذلك.
- ضمان النوعية، وهي تعمل جاهدة حتى تستطيع أن تضمن لزيائنها ومستهلكيها النوعية الجيدة والجودة العالية.
- بقاء المؤسسة في السوق رغم التغيرات الدائمة وتنمية النشاط السوقي .
- التجديد بحيث يعتبر هذا العنصر من ابرز السياسات المتبعة لدى المؤسسة والتجديد يكون إما في التغليف أو تحديد المنتج.
- توسيع تشكيلتها السلعية مستغلة بذلك تكنولوجيا متمثلة في استعمالها لوسائل متطورة.
- التسيير ومحاولة تطوير قطاعاتها المختلفة من تخزين وتوزيع وصيانة وضمان عملية التموين بالمواد الأولية.
- العمل على تلبية حاجات ورغبات القطاعات السوقية المستهدفة.

ثانياً: أهداف المؤسسة

لكل مؤسسة أهداف تسعى إلى الوصول إليها من خلال:

- توفير القدر الكافي من مادة الحليب لتلبية احتياجات المواطنين.
- التخلص التدريجي من التبعة للخارج.
- ترمي المؤسسة إلى توسيع دائرة الإنتاج بإنتاج منتجات أخرى مثل القشطة، العصير.....الخ.
- المساهمة في التخفيض من البطالة، وهذا بتوفير مناصب عمل لعدد كبير من المواطنين وخاصة الشباب.
- كسب رضا الزبائن الحاليين والمرتقبين.

- تطوير وتسيير الحليب ومشتقاته.
- الرغبة في أن تكون حاضرة وناشطة في إجمالي أسواقها.
- الحصول على حصص هامة في أسواقها بواسطة التنقيب أو المسح في السوق الوطنية.
- توسيع تشكيلة المنتجات الموجهة لفئة صغار السن.

ثالثا: الآفاق المستقبلية للملبنة

إن للملبنة عدة مشاريع مخطط لها للمستقبل في وحدتي الحليب والياغورت بالإضافة إلى إدخال منتجات جديدة ومن بين هذه المنتجات:

1- إنتاج نوع جديد من الياغورت وهو عبارة عن طبقات من الفواكه في الأسفل والطبقة العليا عبارة عن ياغورت.

2- نوع جيد "crème dessert"

3- وحدة تربية البقر الحلوب: بعد الدراسات المنجزة على هذه الوحدة خطط أنها تستحق استيراد 3000 بقرة موزعين بين 120 مربى (25 بقرة لمربي وقسم بيطرة مؤلف من 20 شخص)، وبلغت تكلفتها 5500000000 دج، ويشغل هذا المشروع 170 عاملا.

4- وحدة الجبن: هذه الوحدة تستهلك طاقة إنتاجية قدرها 200000 لتر يوميا من أجل إنتاج كل أنواع الجبن (طري، قطع) أما السوق فتستغل 25 مجمع حليب (2000 لتر كل لتر ذا طاقة تجمع 50000 لتر يوميا)، وبلغت تكلفتها 4500000000 دج، ويشغل هذا المشروع 80 عاملا.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو المرأة العاكسة التي تعكس كيفية أداء المؤسسة لأنشطتها من خلال الوظائف والمصالح المختلفة، إضافة إلى أنه يعكس أسلوب الإدارة ونطاق الإشراف، ويبين كذلك قوة إدارة المؤسسة في تطبيق استراتيجياتها.

ويبرز الهيكل التنظيمي للمؤسسة جميع الوظائف سواء كانت إدارية أو إنتاجية، التي تربطها علاقات وأنشطة متعددة فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى مع محيطها الخارجي من خلال العلاقات مع السوق أو الموردين، وذلك لتحقيق الفعالية في مجال الاتصال واتخاذ القرار واستمرارية النشاط، ويتكون الهيكل التنظيمي للملبنة

الحضنة من إدارة عامة وست مديريات هي: مديرية الإدارة العامة، مديرية الإنتاج، المديرية التقنية، مديرية التجارة، مديرية الجودة ومديرية التموين، وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمبنة الحضنة:

أولا : المديرية العامة

وتتكون من المدير العام وهو صاحب القرار ويمكن تلخيص مهامه في:

- السهر على تطبيق القوانين الأساسية الداخلية للمؤسسة.
- لديه الحق في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة
- له مهمة التنسيق بين جميع المصالح والإشراف عليها.
- العمل على تحسين علاقة المؤسسة مع الأطراف الخارجية.
- المصادقة والتوقيع على البريد بأنواعه.
- عقد الاجتماعات والإشراف عليها.
- إعطاء التعليمات والتأكيد على تنفيذها.
- إعطاء تعليمات وتوجيهات لرؤساء المصالح.
- اقتراح الحلول والاستراتيجيات التي تناسب وضعية المؤسسة.

ويوجد ضمن المديرية العامة:

- السكرتارية: التي تقوم بتنظيم المواعيد وجمع المعلومات الأخيرة يوميا، والتنسيق بين الإدارات ومكاتب المديرية.
- المكلف بالعلاقات والأعمال القانونية: ويقوم بإدارة وتسيير كل ما يخص المؤسسة من النواحي القانونية والعلاقات العامة.
- مراقبة التسيير .
- المكلف بالمالية.

ثانيا: الإدارة العامة:

وتحتوي على المصالح التالية:

- مصلحة المستخدمين

- مصلحة المحاسبة المالية: يتولى مهام تسييره إطار له 28 سنة خبرة في هذا المجال يساعده في ذلك محاسبين آخريين ويتضمن هذا الفرع المحاسبة العامة ومحاسبة المواد والمحاسبة التحليلية، كما تستخدم المؤسسة برنامج للإعلام الآلي في إدارة وتسجيل العمليات اليومية.
- ويقوم هذا الفرع بعدة مهام من بينها نذكر:
- * مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف وإيرادات.
- * مسك سجلات البنوك والخزينة وتأمين الحسابات .
- * السهر على تحقيق الموازنات، كما أنها تصدر وتتابع الصكوك ودفعها لأجل قبضها.
- * السهر على دفع الديون والقروض وتغطية الزبائن.
- * متابعة ملفات المنازعات (الزبائن التجارية).
- * العمل على استهلاك المواد في وقتها.
- * السهر على التصريحات الضريبية ومراجعة الحسابات.
- * الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة والمالية).
- * السهر على المراقبة الدورية على الخزينة.
- مصلحة الوسائل العامة.
- السكرتارية.

ثالثا: مديرية الإنتاج

تعتبر أهم مديرية بالمؤسسة، وهي التي تتوقف عليها استمرارية نشاط المؤسسة، تتكون من الأمانة وخمس ورشات، حيث أن ورشتي الجبن والعصير بدا النشاط بهما في سنة 2010 فقط، ومن أهم المهام المسندة لمديرية الإنتاج:

- إعداد برامج الإنتاج ومتابعتها ميدانيا.
- دراسة التغيرات التي تطرأ على عملية الإنتاج وذلك من خلال إحصاءات يومية، شهرية وسنوية.
- العمل على تحسين نوعية المنتج.
- السهر على سلامة الآلات من خلال توفير الصيانة المناسبة.
- وتشرف مديرية الإنتاج على مجموعة الورشات التالية:

- ورشة الحليب.
- ورشة المنتجات الحليبية.
- ورشة الجبن.
- ورشة العصير.
- ورشة الحليب والمنتجات بالقارورات.

رابعاً: المديرية التقنية

تعمل على الحفاظ على التجهيزات والآلات التي تملكها المؤسسة، وتزويدها بقطع الغيار الجديد، حيث انه من أهم مهامها إصلاح التعطيل والأعطاب الخاصة بمعدات الإنتاج، وكذا أجهزة التكييف والتبريد الخاصة بالمخازن وتشغيل هذه الأجهزة 24/24 سا، ويتفرع منها:

- مصلحة الصيانة والتجهيز.
- مصالح الأعمال الحديثة.
- مصلحة القواعد.
- مكتب المناهج.
- مصلحة قطع الغيار.
- سكرتارية مشتركة بين مديرية الإنتاج والمديرية التقنية.

خامساً: المديرية التجارية

يرأسها إطار متحصل على شهادة الليسانس في التسويق مع 10 سنوات خبرة في الميدان، ويقوم بتسيير عمليات الفوترة والصندوق، وتعتبر هذه المديرية الأساس في الجانب التجاري، وتقوم عليها المؤسسة، ويكمن دورها في عملية استلام السلع وفحصها من ناحية الكم والمواصفات والقيام بعملية التسويق، كما تقوم أيضا بإعداد الفواتير، ويتفرع عنها المصالح التالية:

- مصلحة الزبائن.
- مصلحة المبيعات: ومن مهام هذه المصلحة ما يلي:
- إعطاء معلومات حول السلع والجودة والنوعية.
- إعلام الزبائن في حال إنتاج منتج جديد، أو إدخال تحسينات على المنتجات الحالية.

• تقوم بدراسة حالة المبيعات بين الارتفاع والانخفاض.

- مساعد التسويق.
- مصلحة جمع الحليب النقي
- تسيير المنتجات النهائية
- السكرتارية

سادسا: مديرية الجودة والبحث والتطوير

من أهم مهامها تطوير المنتجات ورفع من جودتها، كما تعمل على مراقبة الجودة ونظافة المنتجات النهائية، وتتفرع إلى:

- **قسم مراقبة الجودة:** ويهتم بمراقبة جودة المنتجات النهائية مباشرة فور خروجها من ورشات الإنتاج، حيث تولي المؤسسة درجة كبيرة من الأهمية للجودة، وتجعلها من أهم أهدافها لإيمانها بأن الجودة أحد شروط المنافسة.
 - **قسم مراقبة النظافة:** إن المنتجات التي تنتجها المؤسسة تدخل ضمن المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وهذه المنتجات تتطلب درجة عالية من النظافة داخل المصنع، لذلك تم استحداث هذا الفرع حتى يتسنى تقديم منتجات تتوافق مع معايير النظافة والأمن الصحي، على اعتبار أن حماية المستهلك والمحافظة على صحته في قمة أولويات المؤسسة، واحد الأهداف الاجتماعية التي تسعى لتحقيقها.
 - **قسم البحث والتطوير:** تم استحداث هذا القسم مؤخرا لإدراك المؤسسة بأهمية البحث والتطوير في المنافسة من أجل تحسين المنتجات الحالية للمؤسسة، إضافة إلى العمل على إنتاج منتجات جديدة مستقبلا، عند الانتهاء من انجاز مخبر خاص به. ويعمل في هذا الفرع مجموعة من المهندسين في الكيمياء والبيولوجيا.
- في كل الفروع والمصالح التالية هناك مخبر خاص متخصص في ناحية معينة من المنتج كالميكروبيولوجي حيث يقوم بالمتابعة المستمرة لجميع مراحل الإنتاج للتأكد من جودة المنتج.

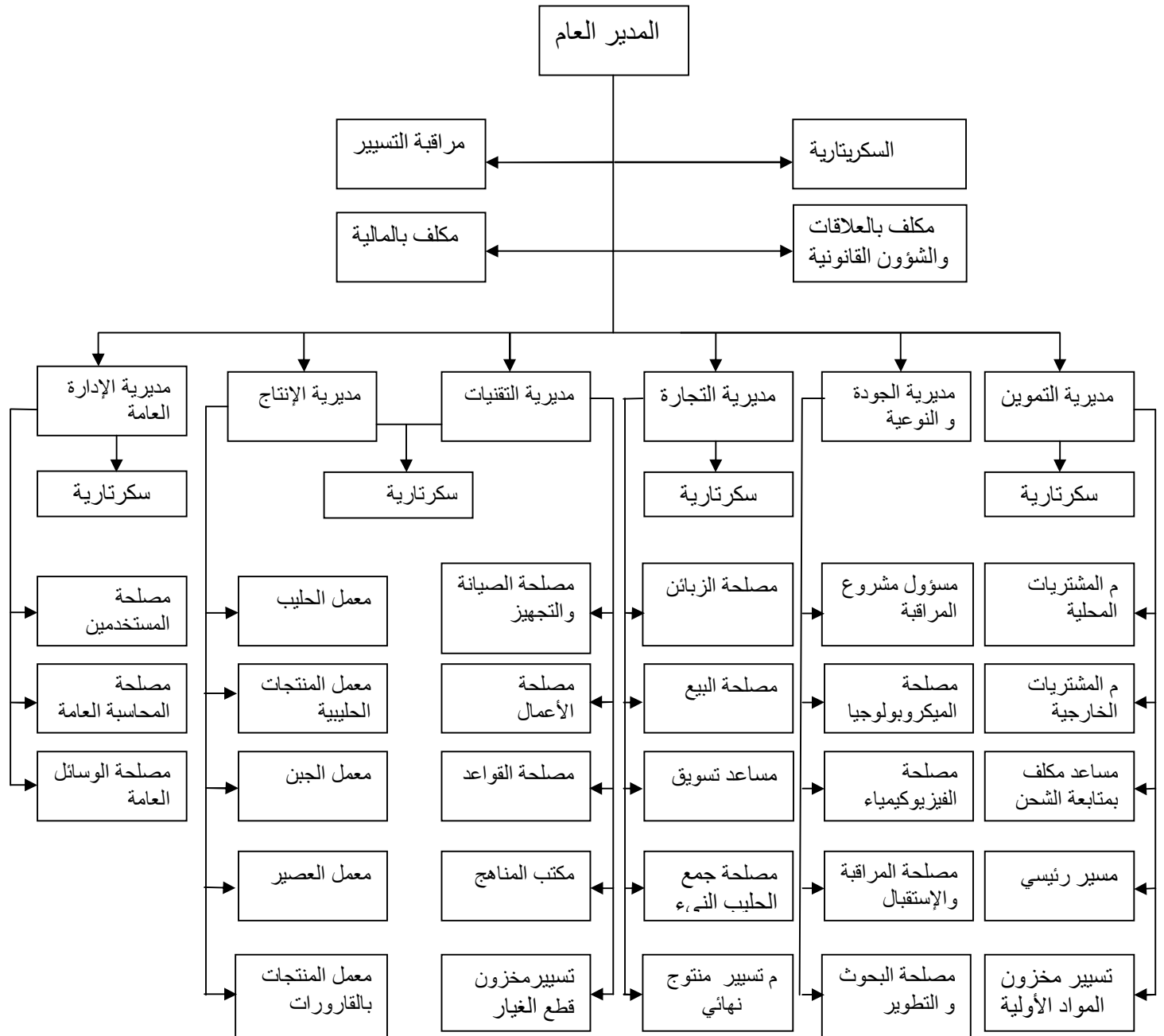
سابعا- مديرية التموين : وتتلخص في مختلف الوسائل، من معدات السلع والمواد الأولية من اجل الإنتاج، والمواد الأخرى كالأغلفة والعلب...، وتنقسم إلى:

- مصلحة المشتريات المحلية.
- مصلحة المشتريات الخارجية.
- مساعد مكلف بمتابعة الشحن.

- تسيير أساسي.
- تسيير المواد الأولية.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمبنة الحضنة:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمبنة الحضنة



المصدر: وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: تشخيص وضعية المالية للمؤسسة

المطلب الأول: إعداد وتحليل جدول التمويل

جدول التمويل :

جدول رقم 3-1: حساب التغير في رأس المال العامل

البيان	2011	2012	2013
الاموال الخاصة و ماشايجها	1 430 527 083,00	1 764 714 290,00	1 965 387 882,00
الديون طويلة الاجل	2 310 974 989,00	2 466 569 225,00	2 392 203 703,00
الاموال الدائمة	3 741 502 072,00	4 231 283 515,00	4 357 591 585,00
الاصول الثابتة	3 848 541 207,00	4 345 657 119,00	5 205 101 783,00
راس المال العامل الدائم	-107 039 135,00	-114 373 604,00	-847 510 198,00
الاصول المتداولة	2 392 054 523,00	3 938 118 346,00	4 829 733 717,00
ديون قصيرة الاجل	2 499 093 658,00	4 052 491 950,00	5 677 243 915,00
راس المال العامل الصافي	-107 039 135,00	-114 373 604,00	-847 510 198,00
		2012/2011	2013/2012
التغير في راس مال العامل		-7 334 469,00	-733 136 594,00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة

جدول رقم 3-2: حساب القدرة على التمويل الذاتي

البيان	2011	2012	2013
النتيجة الصافية	284 015 957,00	344 517 906,00	277 965 602,00
الاهتلاكات	695 542 516,00	847 639 742,00	692 692 426,00
الموؤنات ونقص القيم	0,00	0,00	0,00
فوائض القيمة الناتج عن التنازل على استثمارات	0,00	0,00	0,00
نواقص القيمة الناتج عن التنازل على الاستثمارات	0,00	0,00	0,00
استرجاعات الاهتلاكات والموؤنات ونقص القيم	0,00	0,00	0,00
قسط اعانات الاستثمار المحول للنتيجة	0,00	0,00	0,00
القدرة على التمويل الذاتي	979 558 473,00	1 192 157 648,00	970 658 028,00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

جدول رقم 3-3: حساب الارباح الموزعة على الشركاء

البيان	2011	2012	2013
نتيجة الدورة الصافية (N-1)	430 222 520,00	284 015 957,19	344 517 906,00
مخصصات الاحتياطات (N) مع (N-1)	21 511 126,00	14 685 258,00	7 225 895,00
الزيادة المجانية في رأس المال (النتيجة المحولة لرأس المال)	391 000 000,00	259 000 000,00	250 000 000,00
النتيجة الموزعة على الشركاء	17 711 394,00	10 330 699,19	77 292 011,00
نسبة النتيجة الموزعة إلى النتيجة الصافية	0,04	0,04	0,22
مبالغ التوزيعات المستخرجة من جدول التدفقات	19999118.00	00	76457243.00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحصنة

جدول رقم 3-4: حساب الاحتياج من رأس المال العامل

البيان	2011	2012	2013
الأصول المتداولة عدا النقدية (1)	2 347 868 333,00	3 905 512 878,00	4 728 885 108,00
الأصول المتداولة	2 392 054 523,00	3 938 118 346,00	4 829 733 717,00
النقدية	44 186 190,00	32 605 468,00	100 848 609,00
الديون قصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية(2)	1 042 353 254,00	2 209 951 621,00	2 784 659 234,00
الديون قصيرة الأجل	2 499 093 658,00	4 052 491 950,00	5 677 243 915,00
سلفات مصرفية	1 456 740 404,00	1 842 540 329,00	2 892 584 681,00
الاحتياج أو الفائض في رأس المال العامل(1-2)	1 305 515 079,00	1 695 561 257,00	1 944 225 874,00
التغير في الاحتياج أو الفائض من رأس المال العامل	2012/2011		2013/2012
	390 046 178,00		248 664 617,00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

جدول رقم 3-5: حساب الخزينة

البيان	2011	2012	2013
رأس المال العامل	-107 039 135,00	-114 373 604,00	-847 510 198,00
الاحتياج او الفائض من رأس المال العامل	1 305 515 079,00	1 695 561 257,00	1 944 225 874,00
الخزينة	-1 412 554 214,00	-1 809 934 861,00	-2 791 736 072,00
التغير في الخزينة	2012/2011		2013/2012
	-397 380 647,00		-981 801 211,00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة

جدول رقم 3-6: حساب الديون

البيان	2011	2012	2013
الديون في بداية المدة	2 255 094 132,00	2 310 974 989,00	2 466 569 225,00
الديون المحصل عليها خلال الدورة	1 679 224 432,00	704 130 303,00	-72 859 374,00
تسديد الديون المحصل عليها خلال الدورة	1 566 738 648,00	298 820 155,00	351,00
الديون في نهاية الدورة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة	2 367 579 916,00	2 716 285 137,00	2 393 709 500,00
الديون في نهاية الدورة من الميزانية الختامية	2 310 974 989,00	2 466 569 225,00	2 392 203 703,00
الفرق	-56 604 927,00	-249 715 912,00	-1 505 797,00
الديون في نهاية الفترة = الديون في بداية المدة + القروض المحصل عليها خلال الدورة - الديون المسددة			

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

جدول رقم 3-7 إعداد جدول التمويل

(أعلى الجدول)

الموارد	2011	2012	2013
القدرة على التمويل الذاتي (CAF)	979 558 473,00	1 192 157 648,00	970 658 028,00
الزيادة في الاموال الخاصة	0,00	0,00	0,00
التنازل عن الاستثمارات	0,00	0,00	0,00
الحصول على قروض جديدة	1 679 224 432,00	704 130 303,00	-72 859 374,00
الاستخدامات	2011	2012	2013
حيازة استثمارات جديدة	554 356 422,00	1 554 961 165,00	1 585 399 195,00
تثبيات معنوية	796 698,00	1 089 698,00	0,00
تثبيات عينية	536 332 205,00	1 492 498 396,00	1 577 152 102,00
تثبيات مالية	17 227 519,00	61 373 071,00	8 247 093,00
تقسيمات الأرباح على الشركاء	17 711 394,00	10 330 699,19	77 292 011,00
تسديد الديون البنكية			
النقصان في الاموال الخاصة	0,00	0,00	0,00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة

إعداد جدول التمويل (أسفل الجدول)

التغير في رأس المال العامل الصافي 2012/2011	2011	2012	احتياج(1)	فائض(2)	الرصيد (1-2)
المخزونات	1 743 023 704,00	2 702 294 310,00	959 270 606,00	-	-
العملاء	380 895 846,00	374 174 036,00	0,00	6 721 810,00	-
حسابات مدينة أخرى	223 948 781,00	784 753 233,00	560 804 452,00	-	-
ضرائب و ما شابهها	0,00	44 291 298,00	44 291 298,00	-	-
حقوق أخرى	0,00	0,00	0,00	-	-
الموردون والحسابات الملحقة	579 320 571,00	1 379 318 508,00	-	799 997 937,00	-
الضرائب	184 460 291,00	234 097 957,00	-	49 637 666,00	-
ديون أخرى	278 572 390,00	596 535 155,00	-	317 962 765,00	-
المجموع			1 564 366 356,00	1 174 320 178,00	-
التغير في الاحتياج من رأس المال العامل BFR أو الفائض من ر م ع (1)					
الخزينة	44 186 190,00	32 605 468,00	0,00	11 580 722,00	-
خزينة الخصوم	1 456 740 404,00	1 842 540 329,00	0,00	385 799 925,00	-
التغير في الخزينة الصافي (2)					
					-397 380 647,00
التغير في رأس المال العامل الصافي 2011/2012 (1)+(2)					
					-7 334 469,00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

التغير في رأس المال العامل الصافي 2013/2012	2012	2013	احتياج(1)	فائض(2)	الرصيد (1-2)
المخزونات	2 702 294 310,00	3 044 396 842,00	342 102 532,00		
العملاء	374 174 036,00	295 754 898,00	0,00	78 419 138,00	
حسابات مدينة أخرى	784 753 233,00	1 375 550 115,00	590 796 882,00		
ضرائب و ما شابهها	44 291 298,00	13 183 252,00	0,00	31 108 046,00	
حقوق أخرى	0,00	0,00	0,00	0,00	
الموردون والحسابات الملحقة	1 379 318 508,00	1 689 337 159,00		310 018 651,00	
الضرائب	234 097 957,00	218 697 539,00	15 400 418,00	0,00	
ديون أخرى	596 535 155,00	876 624 534,00		280 089 379,00	

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة

		المجموع	948 299 832,00	699 635 214,00	
248	664 618,00	الاحتياج من رأس المال العامل BFR او الفائض من ر م ع (1)			
		الخزينة	32 605 468,00	100 848 609,00	68 243 141,00
		خزينة الخصوم	1 842 540 329,00	2 892 584 681,00	0,00
-981	801 211,00	التغير في الخزينة الصافي (2)			
-733	136 593,00	التغير في رأس المال العامل الصافي 2011/2012 (2)+(1)			

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

1- الموارد الدائمة :

القدرة على التمويل الذاتي :

- إن حساب القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة الحضنة حليب تتمثل في عنصرين نتيجة الدورة و الاهتلاكات رغم نقص بعض المعلومات المتعلقة بزيادة أو نقصان القيم المتعلقة بالتنازل عن الاستثمارات، حيث نجد في الملحق الخاص بالحيازة والتنازل عن الأصول، نقصان في الاستثمارات العينية في سنة 2011 بقيمة تقدر بـ 35 262 679 دج وفي سنة 2012 بمبلغ 34 278 562 دج ونظرا لعدم اكتمال المعلومات بسبب رفض إطارات المحاسبة للمؤسسة منحنا ميزان المراجعة لثلاث سنوات تعذر علينا معرفة فوائض ونواقص القيم للاستثمارات المتنازل عنها .

- كما انه في الملحق المتعلق بجدول الاهتلاكات لسنة 2013 نجد نقصان في حساب الاهتلاكات بمبلغ 390 863 510 دج لكن في الجدول المتعلق بحساب الحيازة على الاستثمارات لا نجد أي مبلغ يخص التنازل على الاستثمارات ولا توجد أي ملاحظة في جدول حسابات النتائج او في الملاحق تشرح هذا النقص .

2-الرفع في الديون المالية:

إن مبلغ الديون لمؤسسة الحضنة حليب كبير جدا بالمقارنة مع رأس المال حيث انه يفوق رأس المال بمرتين تقريبا، كما أن حجم الاستدانة في الشركة في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول المتعلق بالديون .

إن غياب الملحق المتعلق بجدول الديون، وغياب ميزان المراجعة للمؤسسة صعب علينا حساب مبلغ الديون المحصلة خلال كل دورة ومبلغ الديون المسددة خلال كل دورة .

لذا تما الاعتماد في حساب الديون المحصل عليها خلال الدورة على جدول تدفقات الخزينة في الخانة المتعلقة بتحصيل الديون خلال الدورة .

لكن اعتمادنا على هذا الجدول في حساب الديون المحصلة لا يتطابق مع رصيد حساب الديون المالية في نهاية الدورة .

3 - الرفع في الاموال الخاصة :

إن رأس المال للمؤسسة عرف ارتفاعا خلال السنوات 2011، 2012، 2013 لكن هذه الزيادة لم تكن باسهم نقدية أي أن رفع رأس المال كان رفع مجاني وهذا بتحويل جزء من النتيجة إلى رأس المال. إن الرفع المجاني لرأس المال ليس له أي اثر نقدي وبالتالي لا يدخل في جدول التمويل.

4- التنازل عن الأصول :

من خلال الجدول المتعلق بالحياة والتنازل على الأصول نلاحظ انه:

- في سنة 2011 تم التنازل على أصول عينية مسجلة في المحاسبة بمبلغ 34 278 562 دج والاهتلاك المتراكم لهذه الأصول بمبلغ 15 171 286 دج أي بقيمة محاسبية صافية 19 107 276 دج .
- في سنة 2012 تم التنازل على أصول عينية مسجلة في المحاسبة بمبلغ 35 262 679 دج والاهتلاك المتراكم لهذه الأصول بمبلغ 19 097 215 دج أي بقيمة محاسبية صافية 16 165 464 دج .
- في سنة 2013 تم التنازل على أصول عينية غير مسجلة في المحاسبة لكن الاهتلاك المتراكم المسجل في جدول الاهتلاكات بمبلغ 390 863 510 دج وهذا ليس له أي معنى يتعلق بالتنازل على الأصول .

الاستخدامات الدائمة :

1- الحياة على استثمارات جديدة :

إن المؤسسة تنتهج إستراتيجية التوسع وهذا من خلال الرفع المتواصل لأصول المؤسسة المعنوية والمادية والمالية للسنوات الثلاث موضوع الدراسة .

كما أن التثبيات الجاري انجازها للسنوات الثلاث كانت على التوالي (629 994 322 دج) لسنة 2011 و (453 700 574 دج) لسنة 2012 و (33 168 592 دج) لسنة 2013 .

- إن المعلومات والتي كان من الممكن أن يقدمها النظام المحاسبي المستخدم في المؤسسة لهذا النوع من الأصول هو المبالغ المسجلة في المحاسبة والمتعلقة بالتثبيات الجاري انجازها خلال الدورة والتي تسجل في

جدول التمويل في القسم المتعلق بالحيازة على الاستثمارات ،ومبلغ الاستثمارات المحولة إلى حساب الأصل المعني في الدورة والتي لا تسجل في جدول التمويل لأنها سجلت عند إثباتها في الأصول الجاري انجازها .

2- النتيجة الموزعة على الشركاء:

نظرا لغياب الجدول المتعلق بتوزيع النتيجة للثلاث سنوات اعتمدنا على المعادلة حيث قمنا باستخراج الفرق بين رأس المال (n) و (n-1) ونفس الشيء لحساب الاحتياطات وهذا وفق الجدول المتعلق بحساب النتيجة الموزعة والموجود أعلاه.

لكن التناقض الموجود في جدول تدفقات الخزينة مع المبالغ الموجودة في الجدول المتعلق بحساب النتيجة الموزعة .

3-تسديد الديون المالية:

نفس الملاحظات المذكورة في القسم المتعلق بالرفع في الديون المالية .

4- النقصان في الأموال الخاصة :

لا يوجد نقصان في الأموال الخاصة للسنوات الثلاث موضوع الدراسة .

التعليق على الجزء العلوي لجدول التمويل :

لم نتمكن من إعداد الجزء العلوي لجدول التمويل وهذا بسبب الملاحظات المدونة أعلاه في كل قسم من الأقسام المكونة لجدول التمويل ،وهذا نظرا من جهة إلى عدم تحصلنا على المعلومات من طرف محاسب الشركة هذا من جهة ومن جهة أخرى القصور والأخطاء الملاحظة في الملاحق وفي الميزانيات والموجودة في الملحق وهذا ما يدل على عدم التحكم في النظام المحاسبي المالي لمحاسبي الشركة وكذا وعدم إتقان والتحكم في برمجيات المحاسبة المستخدم من طرف الشركة والذي يعكسه الأخطاء والتناقضات الموجودة في كل ملحق على غرار ملحق آخر .

التعليق على الجزء السفلي لجدول التمويل :

إن الملاحظات الممكن استنتاجها من الجزء السفلي تتلخص فيما يلي:

-إن تحليل التغير في احتياج في رأس المال العامل الصافي للسنوات 2012/2011 والذي كان بمبلغ 390 046 178 دج

وهذا بسبب المبالغ الضخمة للمخزونات والمقدرة 270 606 959 دج على عكس حساب العملاء

والذي كان فائض.

-كما أن تأثير حسابات المدينين الأخرى والتي كانت احتياج بمبلغ 560 804 452 دج وكذا حساب الضرائب والذي كان احتياج بمبلغ 44 291 298 دج .

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة

- كما أن التغير في الخزينة كان تغير سالب للسنوات 2012/2011 وهذا يسبب الرفع في خزينة الخصوم والذي كان أكبر من حساب الخزينة ، كان هذا التغير بمبلغ -397 380 647 دج .

إن التغير في رأس المال العامل الصافي كان بمبلغ - 7 334 469 دج وهذا ناتج عن تأثير حسابات خزينة الخصوم .

ونفس الشيء لسنة 2013/2012 .

المطلب الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة

جدول رقم 3- 8 جدول تدفقات الخزينة للسنوات 2013-2012-2011

2013	2012	2011	الملاحظات	
				تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
6 424 908 911,00	9 959 321 957,00	3 455 725 591,00		التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.....
-12 582 154				المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.....
317,00	-9 608 568 187,00	-7 915 152 602,00		
-384 495 687,00	-344 306 600,00	-646 975 516,00		الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.....
-479 285 259,00	-2 338 142,00	-119 372 583,00		الضرائب على النتائج المدفوعة.....
-7 021 026 352,00	4 109 028,00	-5 225 775 110,00		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
0,00	-15 870 000,00	-32 256,00		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.....
-7 021 026 352,00	-11 760 972,00	-5 225 807 366,00		تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية(أ)
				تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
-263 114,00	-156 980 774,00	-209 072 183,00		المسحوبات عن اقتناء تبيئات مادية أو غير مادية
0,00	-15 000 000,00	-1 500 000,00		التحصيلات عن عمليات بيع تبيئات مادية أو غير مادية
0,00	0,00	-7 575 306,00		المسحوبات عن اقتناء تبيئات مالية
-2 735 207,00	15 000 000,00	216 740 000,00		التحصيلات عن عمليات بيع تبيئات مالية
-585,00	0,00	-4 462 218,00		الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
0,00	0,00	0,00		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
-2 998 906,00	-156 980 774,00	-5 869 707,00		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
				تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-35 811 536,00	0,00	198 878,00		التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
-76 457 243,00	0,00	-19 999 118,00		الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-72 859 374,00	704 130 303,00	1 679 224 432,00		التحصيلات المتأتية من القروض
-351,00	-298 820 155,00	-1 566 738 648,00		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-185 128 504,00	405 310 148,00	92 685 544,00		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
-6 545 817,00	23 641 247,00	8 917 675,00		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة

تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)		-5 138 991 529,00	236 568 402,00	-7 209 153 762,00
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية		-510 173 820,00	-1 412 554 214,00	-1 809 934 860,00
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية		-6 064 518 780,00	-1 804 226 591,00	-8 930 184 148,00
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		-5 554 344 960,00	-391 672 377,00	-7 120 249 288,00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

جدول رقم 3-9: تدفقات الخزينة المختصر للسنوات الثلاث موضوع الدراسة

2013	2012	2011	
-7 021 026 352,00	-11 760 972,00	-5 225 807 366,00	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
-2 998 906,00	-156 980 774,00	-5 869 707,00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
-185 128 504,00	405 310 148,00	92 685 544,00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
-7 120 249 288,00	-391 672 377,00	-5 554 344 960,00	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

التعليق على جدول تدفقات الخزينة :

من حيث إعداد الجدول:

- إن اعتماد المؤسسة في إعداد جدول تدفقات الخزينة كان وفق الطريقة المباشرة ،والتي تعتمد أساسا على التسجيلات المحاسبية حيث انه وفي كل تسجيل لأي قيد محاسبي يتعلق بحسابات الخزينة يوجه مباشرة للتدفق المعني (عملياتي ، استثماري، تمويلي)

-إن الشركة لم تعتمد على الطريقة الغير مباشرة والتي لا يقدمها برمجيات الإعلام الآلي المستخدمة من طرف الشركة، كما أننا لم نتمكن من إعداد هذا الجدول وفق الطريقة الغير مباشرة وهذا لعدم توفر ميزان المراجعة لاستخراج تغيرات مختلف الحسابات المتعلقة بالخزينة.

من حيث محتوى الجدول:

1- بالنسبة للتدفقات المتعلقة بالأنشطة العملية : كان التدفق سلبي للسنوات الثلاث موضوع الدراسة وهذا راجع إلى الاستراتيجية المتوخات من طرف المؤسسة حيث أن تدفقات التحصيلات من العملاء اقل بكثير من التسديدات للموردين حيث أن عنصر المقابلة غير مطروح بين التحصيلات والتسديدات وهذا نظرا لتأثير

حساب موردوا التثبيات هذا الأخير الذي سدد من الأموال المحصلة من العملاء مما أدى إلى خروج التدفق المتعلق بالأنشطة العملياني بالسالب .

-بالإضافة إلى المصاريف المالية والمتعلقة بخدمة الديون وكذا تسديد الضرائب على الأرباح .
لكن هذه الحالة ستسوى في المستقبل عند إتمام برامج التوسع للشركة.

2- بالنسبة للتدفقات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية : كان التدفق سلبي للسنوات الثلاث موضوع الدراسة وهذا راجع إلى الإستراتيجية المتوخات من طرف المؤسسة حيث أن التدفقات الاستثمارية الخارجة(عمليات الحياة عن الاستثمارات، عينية، مالية) أكبر من التدفقات الاستثمارية الداخلة (عمليات التنازل عن الاستثمارات ، عينية، مالية).

تجد الإشارة إلى الخلط الموجود في جدول تدفقات الخزينة المعد من طرف الشركة حيث نجد التحصيلات بإشارة سالبة وهذا ما يتناقض مع مبادئ إعداد هذا الجدول .
-كما أن بعض التدفقات والمبينة في الملحق الخاص بالمذكرة للسنة 2013 لجدول تدفقات الخزينة نجد التحصيلات بالسالب بالنسبة التحصيلات على التنازل على الاستثمارات .

3- بالنسبة للتدفقات المتعلقة بالأنشطة التمويلية :

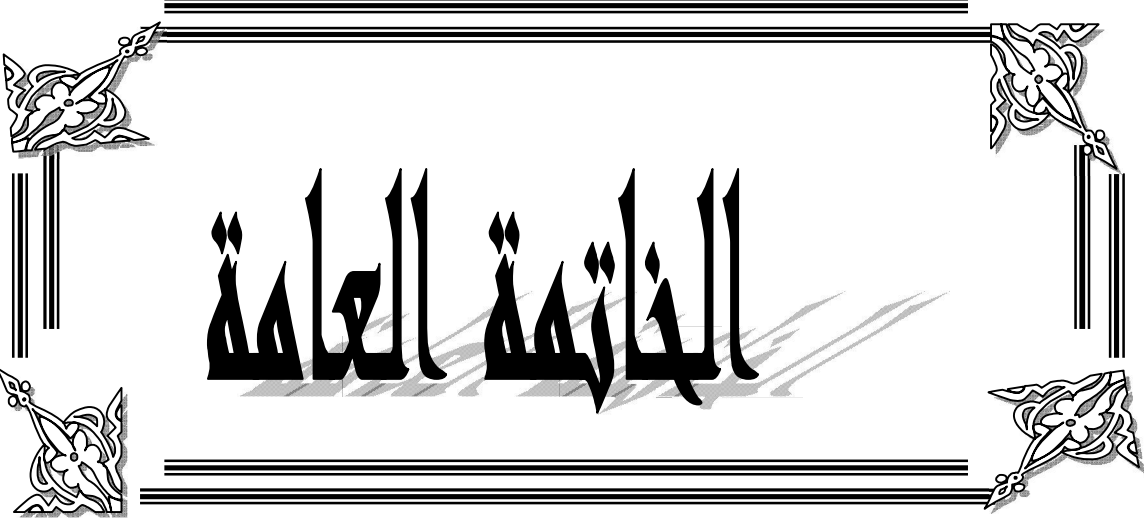
إن التدفقات بالنسبة للأنشطة التمويلية عرفت تدفقات موجبة بالنسبة للسنوات 2011 و 2012 وهذا مؤشر على زيادة مديونية المؤسسة أي زيادة مختلف مصادر التمويل للمؤسسة خارج الأموال الخاصة ويبين إستراتيجية المؤسسة في التمويل حيث أن نسبة الحصول على القروض تفوق نسبة التسديدات للقروض .
-في سنة 2013 التدفق المتعلق بالأنشطة التمويلية كان سالب أي أن المؤسسة قامت بتحصيلات للسندات أو الإقراض و قامت بتسديد الديون المالية بمبلغ يفوق الديون المالية المحصل عليها خلال السنة .

كما يمكن أن يكون التدفق خاطئ نظرا للخطى الموجود في جدوا التدفقات لهذه السنة في حسابات التحصيلات المتعلقة بإصدارات المؤسسة اخذ إشارة سالبة هذا من جهة ومن جهة أخرى الحصول على قروض جديدة أيضا اخذ إشارة سالبة وهذا ما يتناقض مع الأعراف والمبادئ المحاسبية المعمول بها في إعداد هذه القائمة .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية الدراسة المتمثلة في "هل يعتبر التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل أداة كافية للوصول إلى تشخيص حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟ واقتراح الحلول المناسبة؟ حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية إذ تناولنا في هذا الفصل مبحثين ، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وفي الأخير يمكننا القول بان هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية:

- أن المؤسسة تتبع إستراتيجية النمو رغم اعتمادها على رفع جزء من الأرباح.
- أن المؤسسة تعتمد في إعداد جدول تدفقات الخزينة على الطريقة المباشرة.
- عدم التحكم في النظام المحاسبي المالي للشركة.
- أن المؤسسة تعتمد على السلفات المصرفية في تمويل احتياجاتها.



الختمة العامة

الخاتمة العامة:

يعتبر التحليل المالي أمر ضروريا، الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، كما يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار.

وقد تم من خلال هذا البحث التركيز على أهم جدول التدفقات في المؤسسات الاقتصادية والذي ينقسم إلى ثلاث أقسام "أنشطة تشغيلية ، أنشطة الاستثمار، وأنشطة التمويل" وهو يعطي بصورة واضحة حول كيفية سير الحسابات وتدفق سيولة المؤسسة، وكونه أكثر دقة وهذا عن طريق النظام المحاسبي المالي، وكذلك جدول التمويل الذي بدوره يترجم تركيبة السياسة المالية للمؤسسة من دورة إلى أخرى، كما انه يعطينا لمحة عن تغيرات رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات.

وعلى هذا الأساس قمنا بالدراسة الميدانية والمتمثلة التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل معتمدين في ذلك على مؤسسة " حضنة حليب" كدراسة تطبيقية وذلك بغية الوصول الى فهم واضح وإجابة جلية لإشكالية الدراسة والمتمثلة في " هل يعتبر التحليل الديناميكي أداة كافية للوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟" خلصنا إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية نوضحها فيما يلي:

أولا: النتائج النظرية

- يساهم جدول تدفقات الخزينة في تحديد الأنشطة المؤسسة ومعرفة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة
- يساهم جدول تدفقات الخزينة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد مختلف الأطراف ذات العلاقة سواء الداخلية أو الخارجية في ترشيد قراراتهم.
- يتمتع جدول تدفقات الخزينة بركيزة ثابتة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بحيث من خلاله تتمكن المؤسسة من معرفة وضعيتها المالية واخذ نظرة شاملة وصحيحة حول حالة خزنتها لتدفقات دورة الاستغلال واخذ اجابة على كل التساؤلات التي تحاورها.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفادياها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها.
- التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة تمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات واستخراج نقاط الضعف والقوة.

ثانيا: اختبار الفرضيات

قامت دراستنا على ثلاث فرضيات:

- تمثلت الفرضية الأولى في انه "القوائم المالية الأساسية والملاحق هي أهم الوثائق المستعملة في إعداد جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة وأي نقص يؤثر على إعداد الجدولين" حيث حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال إعداد جدول التمويل حيث لم نتمكن من إعداد الجزء العلوي لجدول التمويل نظرا للقصور والأخطاء الملاحظة في الملاحق.

- تمثلت الفرضية الثانية في " يشرح جدول التمويل مصدر الأموال واستعمالاتها" نعم وهو يسهل كذلك عملية التحليل لمختلف الاستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة.

- تمثلت الفرضية الثالثة في " جدول تدفقات الخزينة هو عبارة عن وثيقة خزينة المؤسسة توضح مصادر خلق السيولة وأوجه استعمالها" نعم فهو يشرح كيفية تغير الخزينة من دورة إلى أخرى من خلال ثلاث وظائف أساسية (تمويلية، تشغيلية، استثمارية) وبالتالي شرح مساهمة كل وظيفة في تغير الخزينة.

ثالثا: نتائج التطبيقية

- يعتبر جدول تدفقات الخزينة إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية لأنها تبين مقدرة المؤسسة على توليد النقدية ومدى مرونتها المالية.
- يمكن بواسطة جدول التمويل معرفة الكيفية التي تمت بها تغطية حاجيات التمويل الخاصة بالاستثمار والاستغلال.
- قائمة تدفقات الخزينة مهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية فيما يخص تقييم درجة السيولة وقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها .
- جدول التمويل يخضع لنفس المنطق التي تخضع له الميزانية، حيث يركز على موارد وهذه الموارد إما أن تكون داخلية أو خارجية واستخدامات إما أن تكون استخدامات نهائية أو دائمة.
- جدول التمويل يعطي إجابات لعدد من الأسئلة عن سبب لجوء المنشأة لمصادر تمويل خارجية، وعن الكيفية التي تم بها تمويل التوسعات، وعن حركة الأصول والخصوم خلال عام، وما شابه ذلك من أسئلة.

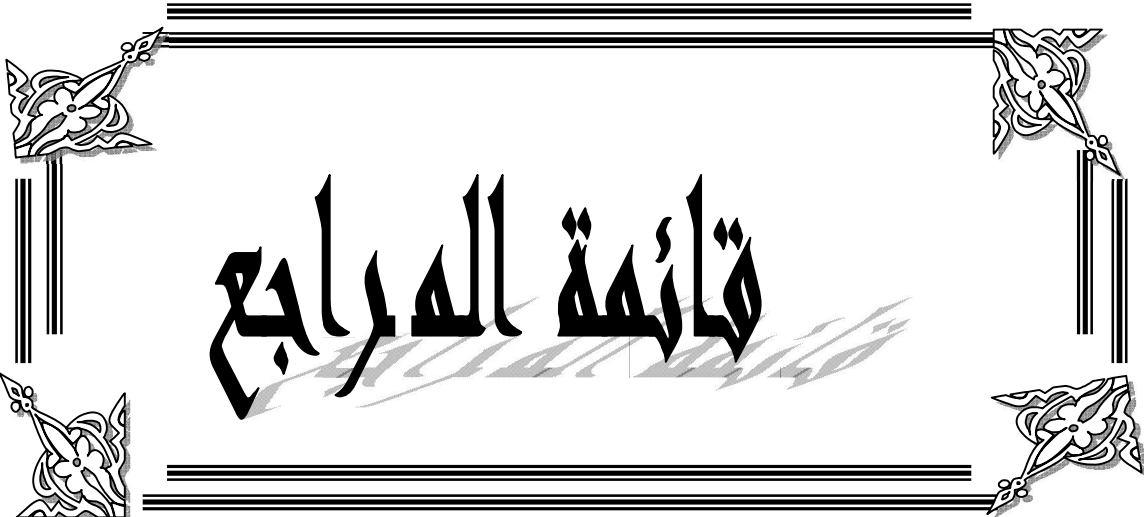
رابعا: التوصيات

- يجب على محاسبي الشركة التمكن التحكم في النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة الإفصاح على القوائم المالية للشركة وذلك استنادا لما ورد في النظام المحاسبي المالي.

- إعداد ملثقيات ودورات للمحاسبين والمحللين الماليين من اجل شرح مضمون جدول التمويل و قائمة تدفقات الخزينة والتعريف بأهميتهم وطرق إعدادهم وذلك من اجل رفع المستوى المهني.
- ضرورة إعداد جدول التمويل في المؤسسات الاقتصادية فهو يساعد المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

خامسا: أفاق الدراسة

- دراسة دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في المساعدة على اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية

أولا: الكتب

- 1- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء 1، دار الهداية العامة، عمان - الأردن، 1998.
- 2- محمد الفاتح بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، 2014.
- 3- فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1.
- 4- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 2، 2006.
- 5- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 6- أحمد جميل توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- 7- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 8- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
- 9- هشام محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 1، عمان، دار الفكر، 2000.
- 10- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني - للأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2000.
- 11- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004.
- 12- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة 1، دار المسيرة للطباعة والنشر، 1997.
- 13- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، عمان، دار وائل للنشر، 2005.
- 14- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، عمان، دار البداية، 2004.
- 15- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة 1، رام الله فلسطين، 2008.
- 16- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 17- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 18- زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، 2010-2011.

- 19- مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- 20- بلعروسي احمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 21- مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الاساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة 2، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
- 22- حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة 1، دار وائل للنشر، 1998.
- 23- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي، الطبعة 2، عمان، دار وائل للنشر، 2005.
- 24- سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)، الإسكندرية، 2000.

ثانيا: المجلات والملتقيات

- 25- قلش عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة علوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2 جانفي 2007.
- 26- أمال نوري محمد، مدى تناغم التحليل المالي على محتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013.
- 27- عباس محمد يحي التميمي، استقلال جمعة وجر، دور المؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 95، 2013.
- 28- علاء عبد الحسن الساعدي، إلهام جعفر الشاوي، أهمية قائمة تدفقات النقدية على قرار الاستثماري، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 10، العراق.

ثالثا: الجرائد الرسمية

- 29- قرار مؤرخ في 26/07/2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 25 مارس 2009.

رابعا: المواقع الالكترونية

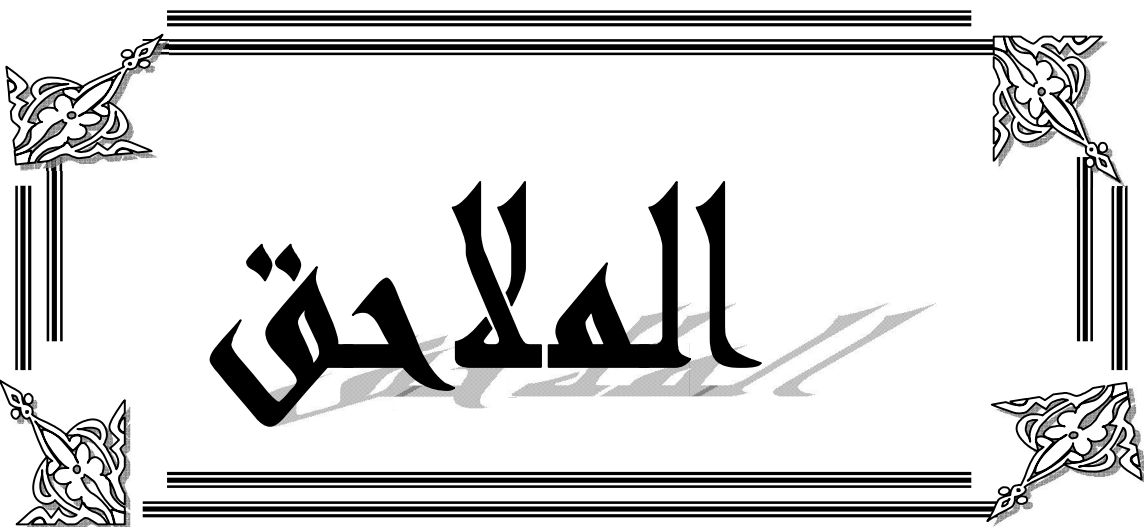
- 30- <http://www.onefd.edu.dz>.
- 31- Talal Abu- Ghazaleh Organization, www.tagorg.com.

خامسا: الرسائل و الأطروحات

- 32- محمد الصالح عواشيرة، التحليل المالي، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.
- 33- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الداء، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

- 34- أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البلدية، 2005.
- 35- نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012.
- 36- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001.
- 37- سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.
- 38- نور الدين بن عمارة، الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.
- 39- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.
- 40- عيادي السعيد، اثر مخرجات نظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2014.
- 41- ميسور ماجدة، أثر قائمة تدفقات الخزينة على القرارات الاستثمارية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2013-2014.
- 42- محمد الأمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007-2008.
- 43- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2009 .
- 44- محمد شريف توفيق، إعداد القوائم المالية المخططة، قوائم الدخل والمركز المالي والأرباح المحتجزة والتدفقات النقدية، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، 2006.

- 45-DEPALLENS (G), La gestion Financière de l'entreprise, édition serey, 1990.
- 46-CONSO (P) et Boukhezar (A), La gestion Fina,cière, opu/ Dunod, 1984.
- 47-Pascal barneto, Georges gregorio, Finance manuel et applications, Dunod, Paris, 2009.
- 48- Jean Barreau , Jacqueline DeLAHAYE , Gestion financière , 10 édition , Expert sup, Dunod , Paris, 2001.



الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الأهمية البالغة التي يتميز بها جدول تدفقات الخزينة في تقدير سيولة المؤسسات وربحياتها، حيث يدخل ضمن المواضيع الأساسية في الإدارة المالية ويفتح اهتمامات متعددة الأشكال، فهو عبارة عن وثيقة توضح مصادر خلق السيولة واستعمالاتها، وكذلك دور وأهمية جدول التمويل في تقييم الوضعية المالية للشركة والذي يسهل عملية التحليل لمختلف الاستراتيجيات المتخذة من طرف المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: جدول تدفقات الخزينة، جدول التمويل، التحليل المالي.

Résumé

cette étude vise à démontrer le montant d'une importance qui se caractérise par le Trésor tableau des flux dans l'estimation de la liquidité des institutions et de leur rentabilité, ce qui relève des questions fondamentales dans la gestion financière et ouvre formats multiples intérêts, il est un document qui décrit les sources créent de la liquidité et de leurs utilisations, ainsi que le rôle et l'importance de la table de financement dans l'évaluation de la situation société financière qui facilite l'analyse des différentes stratégies.

Mots clés: flux de trésorerie, le tableau calendrier de financement, l'analyse financière